

شارك في إعداد هذا التقرير

لقاء مكي - فاطمة الصمادي - الحواس تقية - سيدي أحمد ولد الأمير
شفيق شقير - محمد الراجي - محمد عبد العاطي

2021

تسويات ومصالحات

مركز الجزيرة للدراسات



يناير/كانون الثاني 2022 م – 1443 هـ



الدوحة – قطر
هواتف: 4930181 –4930183 –4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

التجهيز وتصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

المحتويات

مقدمة

شـــهد العام 2021 تحولات مهمة في الكثير من دول العالم وأقاليمه، وقد بدا بعض تلك التحولات، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، وكأنه يسير في اتجاه البحث عن مصالحات وتسويات لأزمات ميزت المشهد في السنوات الماضية. فقد افتُتح العامُ باكتشـــاف لقاح لفيروس كورونا الذي شـــل العالم لنحو سنتين، وتســـبب في أزمة عالمية غير مســـبوقة، وخســـائر باهظة في الأرواح والأموال، لم يُجرد حســـابها النهائي بعد. ورغم الاختلال الكبير في توزيع اللقاحات بين أغنيـــاء العالم وفقرائه، وتجـــدد موجات الإصابة في بعض البلدان، فإن الاتجاه العام لجائحة كورونا في العام 2021 ظل يسير نحو الانحسار، قبل أن يُكتشف المتحور "أوميكرون" الذي لا يعرف مدى خطورته بعد.

وعلى صعيد الأزمات الإقليمية التي تصاعدت حدتها خلال العام 2020، ووصل بعضهـــا حد الصراع المســـلح، مثل الأزمة بين أرمينيـــا وأذربيجان، فقد توصل الطرفـــان إلى تســـوية فرضها تغيّر موازين القوى علـــى الأرض في ظل معادلة اســـتراتيجية إقليمية بدا أنها تميل لصالح الطرف الأذري. وفي شرق المتوسط، هدأ التوتر الذي ســـاد المنطقة لأشـــهر خلال العام الماضي بســـبب الخلافات التركية اليونانية حول الحدود البحرية والنزاع الإقليمي على حقوق التنقيب على الطاقة. كما هدأ التوتر في القرن الإفريقي بشـــأن ســـد النهضة الذي كاد يشـــعل حربا إقليمية بين مصر والســـودان وإثيوبيا، إذ تراجعت لغة التهديد باســـتخدام القوة واختفت المناورات العســـكرية على الجانبين، بعدما أنجزت إثيوبيا الملء الثاني للسد ووصلت الأزمة إلى أروقة مجلس الأمن. ولكن خفض التوتر بشأن أزمة سد النهضة لا يعني أن أزمات القرن الإفريقي قد انتهت، خاصة بعد تفجر النزاع المسلح داخل إثيوبيا وتجدد الصراع على السلطة في السودان.

في نفس اتجاه هذه التسويات، شهدت منطقة الخليج انفراجا للأزمة التي دامت أكثر من ثلاث سنوات، اهتزت خلالها أركان البيت الخليجي وتعطلت آليات عمل مجلس التعاون. فمع بداية العام 2021، رفعت الســـعودية والإمارات والبحرين حصارهـــا عن قطر وعادت العلاقات الدبلوماســـية بين الأشـــقاء. أما مخلفات

الأزمة الأعمق، على المستويات الاجتماعية والنفسية، وحتى الاستراتيجية، فتحتاج إلى المزيد من الوقت لمعالجتها. وفي منطقة الخليج أيضا، تراجعت التهديدات المتبادلة بين إيران وجيرانها على الضفة الأخرى من مياه الخليج، بعدما تصاعدت إلى حد السعي لتشكيل أحلاف متقابلة وإجراء مناورات متعددة المستويات والأطراف. فقد شهدت العلاقات السعودية الإيرانية، على سبيل المثال، تهدئة واضحة مهدت لعدة جولات من المحادثات الثنائية بين الطرفين، وفي نفس الاتجاه سارت العلاقات الإيرانية-الإماراتية.

هذه السياقات الإقليمية المتجهة عموما نحو التسوية وخفض التوتر، أسهم فيها بأقدار متفاوتة، التغييرُ الذي حصل على رأس الإدارة الأميركية مع بداية العام 2021. فقد بعث مجيء بايدن إلى مختلف أطراف النزاعات في الشرق الأوسط بعدة رسائل، أبرزها أن أولويات أميركا الاستراتيجية في العالم قد تغيرت، وأن غطاءها العسكري والسياسي لبعض النزاعات الإقليمية أصبح يتقلص لفائدة مناطق أخرى تسمح للولايات المتحدة بتعزيز حضورها وقدراتها لمواجهة النفوذ المتنامي لعدوها الأول الصين، ثم روسيا في مرتبة ثانية. وتأتي الرغبة الأميركية في العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني واستئناف التفاوض حوله؛ مؤشرا في هذا الاتجاه.

في ظل هذه السياقات، تفاعلت أوضاع البلدان العربية في الخليج والمشرق وشمال إفريقيا بأشكال مختلفة، حاولنا أن نرصد أبرزها في هذا التقرير الذي يضم ملخصات، أعدها باحثو مركز الجزيرة للدراسات، عن التطورات الجيوسياسية في العالم العربي والشرق الأوسط خلال العام 2021. ويأتي هذا التقرير حلقة في سلسلة بدأها المركز في العام 2020 بتقرير تحت عنوان "2020 عام الأزمات".

بعد رفع الحصار عن قطر
الخليج يستأنف مسيرته لتعزيز العمل المشترك

الحواس تقية

انطلــق العــام 2021 باتفاق "العُلا" الذي وضع حدا للأزمة الخليجية، بعد أكثر من ثلاث سنوات عاشت خلالها قطر تحت حصار بري وبحري وجوي، أطبقته عليهــا كل مــن المملكة العربية الســعودية والإمارات العربيــة المتحدة ودولة البحريــن. تزامن هذا الانفراج في الأزمة الخليجية مع وصول الرئيس الأميركي جو بايدن وفريقه الديمقراطي إلى سدة البيت الأبيض، وبداية التمايز مع سياسات سلفه دونالد ترامب في العديد من الملفات الدولية. فقد سرّعت الإدارة الجديدة من وتيرة خفض انخراطها في منطقة الشرق الأوسط، وسحبت منها المزيد من قواتهــا لتعيــد تموقعها في المحيط الهادي. وقــد تأقلمت دول الخليج مع هذا الاتجاه المتسارع بتغليب التعاون على الصراع فيما بينها ومع جيرانها.

كما شهد العام 2021 إحراز نجاحات كبيرة في مواجهة جائحة كورونا في العديد مــن مناطق العالم، بما فيهــا منطقة الخليج، فعاد التعافي إلى الاقتصاد العالمي وزاد الطلب على الطاقة، فارتفعت أسعارها وزادت مداخيل الدول الخليجية.

ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات في العام 2022، لكن بعض التطورات قد تؤثر فيها سلبا، إذ يظل إخفاق الولايات المتحدة وإيران في العودة إلى الاتفاق النووي احتمالا قائما، ربما يدفع بحرب الظل الجارية بين إســرائيل وإيران إلى مواجهة مكشــوفة. وقد يتطور التصعيد بين الصين وتايوان إلى مواجهة تنخرط فيها الولايات المتحدة بشكل من الأشكال.

تقارب إقليمي حذر

على المســتوى الدولي والإقليمي، تأثرت منطقة الخليج بأربعة تطورات هامة: الأول، انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، الذي أنهى آخر حرب خاضتها

أميركا في منطقة الشرق الأوسط وجوارها القريب، لتركز جهودها في المحيطين الهادي والهندي على احتواء الصين. هذا التطور جعل الدول الخليجية التي كانت تراهن على الصدام المسلح لتحقيق أهدافها؛ لا تعول على الغطاء الأميركي وما يعنيه من دعم عسكري ولوجستي واستخباراتي.

وقد بدأت تأثيرات ذلك الانسحاب تظهر في حرب التحالف السعودي الإماراتي باليمن، الذي وجد نفسه يخوض المواجهة المسلحة منفردا، بل تحت ضغوط أميركية متزايدة لوقف الحرب. وقد دفع هذا التطور كلا من السعودية والإمارات إلى مراجعة سياساتهما في المنطقة باتجاه تغليب التسويات على المواجهات المسلحة. أما قطر وعمان والكويت فقد كانت أسبق إلى اختيار نهج التسويات السلمية، ولذلك وجدت نفسها أقدر على التأقلم مع التغيير الحاصل بسبب إعادة انتشار القوة الأميركية.

وتعد قطر الأكثر استفادة من هذه المرحلة الانتقالية، فقد ساهمت في انسحاب القوات الأميركية والغربية من أفغانستان، ورعت المحادثات بين الإدارة الأميركية وحركة طالبان، التي مهدت للانسحاب، وحظيت بإشادة رسمية أميركية في أكثر من مناسبة، ثم أوكلت لها الولايات المتحدة رعاية مصالحها في أفغانستان. وقد باتت الدول الغربية، في عمومها، ترى في قطر قناة التفاوض المثلى مع القيادة الأفغانية الجديدة لإقناعها بمراعاة المصالح الغربية حتى تحصل على الاعتراف الدولي. بالتأكيد، رغم هذا الانسحاب التدريجي، لن تتخلى الولايات المتحدة عن منطقة الخليج كليًّا، وقد عرفت قطر كيف تحصل على النصيب الأكبر من الالتزام الأميركي المتبقي.

التطور الثاني مرتبط بعودة الديمقراطيين إلى الرئاسة في الولايات المتحدة، وما يعني ذلك من أهمية للديمقراطية وحقوق الإنسان في علاقات أميركا الخارجية. وقد تعززت هذه الأهمية بعد مرحلة ترامب التي كشفت أن الديمقراطية الأميركية عرضة لتأثيرات وتهديدات الأنظمة الاستبدادية الخارجية، وأن أفضل تأمين لها هو بالدفاع عنها في الخارج. وقد برز الموقف الأميركي إزاء هذه المسألة في دولتين عربيتين شهدتا انقلابين على مسارين ديمقراطيين هما تونس والسودان، حيث التزمت السعودية والإمارات فعليا بالموقف الأميركي المعترض على استيلاء قيس سعيد على السلطة في تونس، وقيادة الجيش السوداني على السلطة

في الخرطوم.

التطور الثالث هو قمة بغداد التي جمعت لأول مرة كل دول الخليج مع إيران وتركيا. وقد تلتها بعد ذلك تصريحات رسمية عن محادثات ولقاءات سعودية إيرانية لخفض التوتر وتسوية النزاعات بينهما. كما شهدت المنطقة تقاربا إماراتيًّا تركيًّا عكسته زيارتان إلى أنقرة أجراهما مستشار الأمن الوطني طحنون بن زايد، ثم أخوه ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، واتفق البلدان على زيادة التعاون الاقتصادي. في المقابل، يُتوقع أن يتعزز هذا التقارب بزيارة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الإمارات. لقد كشفت قمة بغداد وما تلاها من تسويات، أن السعودية والإمارات خلصتا إلى نفس النتائج التي خلصت إليها قطر وعمان والكويت قبلهما، وهي أن تكلفة الصراع دون ضمانات أمنية وعسكرية أميركية؛ ستكون مكلفة، وأن الأجدى تغليب التعاون وتسوية الخلافات مع القوتين الإقليميتين الكبيرتين؛ إيران وتركيا. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه في العام المقبل. لا شك أن دول الخليج ليست سواء في استقرار ومتانة علاقاتها بجوارها الإقليمي، فقطر تتقدم بقية دول المنطقة في هذا المجال، حيث تتمتع بعلاقات جيدة مع إيران، وترتبط بتحالف استراتيجي مع تركيا، وتستطيع بالتالي أن تحاور جميع القوى الإقليمية، بل وتتوسط في تسوية النزاعات بين بعض الدول الخليجية وهاتين القوتين الإقليميتين.

التطور الرابع يهم العلاقات الثنائية بين قطر والإمارات، والتي يبدو أنها تحتاج إلى المزيد من الجهد والوقت لعودتها إلى طبيعتها بعد أزمة حصار قطر. في هذا السياق، جاءت زيارة مستشار الأمن الوطني الإماراتي طحنون بن زايد إلى الدوحة في محاولة لاستكمال تفاصيل اتفاق "العلا" الذي أنهى الأزمة، وقد أعقبتها زيارة وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إلى الإمارات، ولقاؤه ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد. ومن المرجح أن تستمر هذه اللقاءات لتتوج بلقاء بين أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد. وسيسهل هذا التقارب تسوية الخلافات العالقة أو يبقيها تحت السيطرة، ليساهم بذلك في ترميم روابط دول الخليج، ويوثق تحالفها مع القوى الغربية.

تعافٍ اقتصادي متزايد

على صعيد الوضع الاقتصادي، ثمة تطوران أثّرا إيجابيًّا على اقتصادات الخليج: تراجع جائحة كورونا عالميًّا بفضل تقدم السياسات الوقائية وتعميم اللقاحات في كثير من بلدان العالم، وبداية تعافي الاقتصاد العالمي وشروعه في تعويض النقص في المعروض من السلع والخدمات بسبب الإغلاقات المتتالية. وبفضل عودة هذه الحيوية الاقتصادية زاد الطلب على بترول وغاز الخليج، فارتفعت أسعار الطاقة وتجاوزت 70 دولارا للبرميل، ومن المتوقع أن تظل خلال العام 2022 تحوم حول نفس المستوى. كما سيقفز النمو بنسب تتراوح بين 2.5٪ في عمان والبحرين، و4.5٪ لبقية الدول الخليجية، وهو ما يسمح بتخصيص موارد إضافية لتطوير اقتصاد قائم بدرجة كبيرة على مداخيل الطاقة، والاستثمار في مشاريع أخرى مثل الطاقة النظيفة.

في السياق نفسه، ستكسب دول الخليج أيضا من قطاع السياحة الدولي المتعافي بفضل حدثين جاذبين، هما: معرض إكسبو في الإمارات، وكأس العالم لكرة القدم في قطر. فقد انطلق معرض إكسبو في أكتوبر/ تشرين الأول بمشاركة 190 دولة، وسيدوم ستة أشهر، وقد جذب خلال شهر واحد نحو 4.8 ملايين زائر. أما كأس العالم في قطر فقد بقي على تنظيمه أقل من عام، ومن المتوقع أن تجذب فعالياته نحو 1.2 مليون زائر، وتضخ نحو 20 مليار دولار في الاقتصاد القطري. كما يتوقع أن يترتب على زيادة النمو وارتفاع المداخيل أثران سياسيان: استقرار داخل دول الخليج، وزيادة الاعتماد المتبادل بينها، والأثران يتعاضدان.

تطورات حادة

مقابل اتجاه التسوية والتقارب والنمو الاقتصادي الذي ساد خلال العام 2021، قد يشهد العام 2022 تطورات حادة لأحداث كان تأثيرها ضعيفا. فقد ظهر المتحور أوميكرون، وتباينت التقديرات بشأن خطورته وقدرة اللقاحات الحالية على التصدي له، وفي حال فشل البروتوكولات العلاجية في التصدي له أو لمتحور آخر قد يظهر لاحقا، فإن العالم قد يضطر مجددا إلى فرض إجراءات وقائية وإغلاقات أخرى ستصيب الاقتصاد العالمي بكساد آخر، قبل أن يتعافى

نهائيا من مخلفات الإجراءات السابقة. إذا حصل ذلك، سيتراجع الطلب على الطاقة مجددا، فتنخفض مداخيل دول الخليج وتتعثر مشاريعها، وتضطر إلى خفض مصروفاتها، وفرض أعباء إضافية على مواطنيها.

من جهة أخرى، لا تزال المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران جارية حول العودة إلى الاتفاق النووي. ومن المرجح أن يتوصل الطرفان إلى تسوية، لأنهما بحاجة إليها حتى ينصرفا إلى قضايا أكثر إلحاحا، لكن الإخفاق يظل واردا. فإذا تعطلت المفاوضات، فيُتوقع أن تسارع إيران إلى تطوير مشروعها النووي، فتسارع الولايات المتحدة بالمقابل إلى منعها، وقد يتطور التصعيد بينهما إلى صدام مسلح أو حرب اقتصادية تزعزع استقرار منطقة الخليج، وتعرّض أمنها الهش لمخاطر شديدة شبيهة بتلك التي حدثت خلال حكم ترامب.

ما يعزز هذا الاحتمال هو التهديدات المتبادلة بين إسرائيل وإيران، فقد جرت بينهما في السنوات الماضية حروبُ ظلٍّ بحرية حدثت أغلب وقائعها في مياه الخليج أو بالقرب منها، وحدثت بينهما حروب سيبرانية شنت خلالها إسرائيل عمليات تخريب للمنشآت النووية الإيرانية. ومن حين إلى آخر، تتعرض القوات الإيرانية في سوريا لقصف إسرائيلي، ولكن مع ذلك لم تتحول هذه المواجهات إلى حرب مباشرة ومفتوحة بين البلدين. لكن، إذا فشلت مفاوضات البرنامج النووي الإيراني، فلن يكون مستبعدا أن تخرج المواجهات المحدودة عن السيطرة، فتتوسع رقعة الاشتباكات العسكرية بينهما وتنخرط فيها المجموعات المرتبطة بإيران، بما فيها حزب الله اللبناني. هذا السيناريو سيدخل منطقة الشرق الأوسط برمتها في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وستكون انعكاساته على دول الخليج كارثية، سواء في بعدها الأمني أو الاقتصادي.

يعتبر لبنان ساحة أخرى من الساحات التي يمكن أن تلقي بظلالها على منطقة الخليج، فهذا البلد يعاني تدهورا اقتصاديا حادا من شأنه أن يعمق الشروخ الطائفية ويزيد من التوتر بين مكوناته. وربما تتكرر المواجهة المسلحة التي وقعت بين أنصار حزب الله وأنصار سمير جعجع في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، أو تتوسع إلى مكونات أخرى، وقد تتطور إلى حرب أهلية تنخرط فيها بعض القوى الإقليمية، على رأسها إيران والسعودية.

وتظل حرب اليمن عاملا أساسيا من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، فإلى

جانب كلفتها المادية والإنسانية الباهظة، أصبحت عنصرا يسهم في توتير علاقات بعــض دول الخليج مع الولايات المتحدة وتوســيع دائرة الخلافات فيما بينها. فمن جهة، تتوالى الضغوط الأميركية على السعودية لإنهاء الحرب، دون مراعاة تأثير ذلك على الأمن الســعودي. ومن جهة أخرى، يتنامى خطر الحوثيين على الحدود الجنوبية للمملكة، بما يجعل الســعودية عالقة في هذه الحرب التي لا تقل كلفة إيقافها عن كلفة استمرارها. يضاف إلى ذلك، التباينات التي برزت بين الســعودية والإمارات في حرب اليمن، وبدأت تتسع إلى ساحات أخرى خلال العام 2021. فقد اختلف البلدان في منظمة أوبك بعدما رفضت الإمارات الالتزام بالحصــص التي حددها أعضاء المنظمة. وخرج الخلاف إلى العلن وتطوّر إلى حــد ترجيح بعــض التحليلات احتمال خروج أبو ظبي من أوبك، لكن البلدين توصلا في النهاية إلى تســوية تأخذ في الاعتبار اعتراضات الإمارات. من جهة أخرى، وضعت السعودية قيودا على التعامل الاقتصادي مع الإمارات من أجل تعزيــز اقتصادها، ففرضت ضرائب على عدد من الســلع القادمة منها، وألزمت الشــركات الراغبة في الاستثمار في الســعودية بنقل مقارها إلى المملكة. ومن المرجح أن يســتمر هذا التباين خلال العام 2022، لأن مصلحة البلدين لم تعد متطابقة كما كانت تبدو خلال السنوات الماضية.

الأزمة اليمنية

مكاسب عسكرية للحوثيين تؤخر فرص التسوية السياسية

محمد عبد العاطي

شــهدت الســاحة اليمنية في العام 2021 تطورات سياسية وعسكرية هامة على جانبي الصراع: التحالف الســعودي الإماراتي والحكومة المعترف بها دوليا من جهــة، وجماعة الحوثي من جهة أخرى. وتأتي تلك التطورات ضمن تفاعلات المواجهة المسلحة بين الطرفين الممتدة منذ العام 2014.

أولا: على صعيد الحكومة والتحالف الذي يدعمها، تتمثل أبرز التطورات فيما يلي:

1. عودة الحكومة لممارسة عملها في عدن

بحلول اليوم الأول لعام 2021، باشرت الحكومة المشكَّلة وفقًا لاتفاق الرياض المبــرم عام 2019، مهامَّها في عدن، بعد يومين من اســتهداف جماعة الحوثي مطار المدينة بمجموعة من الصواريخ والطائرات المسيّرة، لحظةَ هبوط الطائرة التي أقلَّت أعضاء الحكومة من العاصمة السعودية، الرياض. ولكن بقاء الحكومة في عدن لم يطُل، لأن عودتها لم تكن معبِّرة عن توافق سياســي كامل وشــامل بين الأطراف المكوِّنة لها، بل كانت استجابةً لضغوط سعودية وإماراتية، فرضتها المواقف المتوقعة من الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جو بايدن، تجاه الحرب اليمنية. لذلك ترتب على هذه العودة ما يلي:

– عدم استقرار الحكومة، فقد غادر رئيسها معين عبد الملك ومعظم الوزراء إلى الرياض في مارس/ آذار 2021، عقب اندلاع مظاهرات شــعبية عارمة في عدن. ولم يمكث فيها ســوى ممثلي المجلس الانتقالي، و اللواء إبراهيم حيدان وزير الداخلية الموالي للرئيس هادي، لكنه غادرها إلى ســيئون شــمالي حضرموت، واستقر فيها منذ أبريل/ نيسان 2021.

– تصاعد الخلاف بين المجلس الانتقالي وتيار الرئيس هادي، بعد تعيين رئيس جديد لمجلس الشورى، ونائبيْن له، ونائبٍ عامٍّ للبلاد، في منتصف يناير/ كانون الثاني 2021.

– عودة رئيس الحكومة وبعض الوزراء في أكتوبر/ تشرين الأول 2021 إلى عدن، وقد سبقتها محاولات خلال النصف الأول من العام لإزالة التوتر مع أبوظبي والدوحة، ثم الاتجاه نحو القاهرة خلال شهري سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول، للحصول على دعم لوجستي وعسكري وأمني.

– اندلاع مظاهرات شعبية مناوئة للمجلس الانتقالي في عدن، وأخرى مناوئة للحكومة في حضرموت، خلال سبتمبر/ أيلول 2021.

2. الإعلان عن تشكيل مكتب سياسي يمثل المقاومة الوطنية

شكَّل قائد قوات المقاومة الوطنية (حرَّاس الجمهورية)، العميد طارق محمد صالح، ابن شقيق الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، في أواخر مارس/ آذار 2021، مكتبًا سياسيًّا ليكون منافسًا للقوى السياسية الأخرى. وقد استندت هذه الخطوة عسكريًّا إلى ما يزيد عن عشرة ألوية مشاة تحظى بدعم الإمارات، مع دخول السعودية كداعم منافس لها. وانطلاقًا من نفوذه العسكري، وتأييد عدد من نواب البرلمان من حزبِ المؤتمر الشعبي العام، طرح المكتب السياسي ضرورة مشاركته في أي مفاوضات ترعاها الأمم المتحدة مع جماعة الحوثي بشأن الحل النهائي للأزمة في البلاد، والتوحُّد مع الأطراف الأخرى لمواجهتها عسكريًّا إذا لم تذعن لمساعي السلام. وتشير هذه التحركات، وإعادة تموضع قوات المقاومة الوطنية في محافظة تعز، إلى أن السعودية والإمارات تدفعانه لتصدُّر المشهد، إلى جانب المجلس الانتقالي، أو عبر تحالفهما، لمواجهة نفوذ الأطراف الفاعلة في الحكومة، خصوصًا حزب التجمع اليمني للإصلاح، وبالتالي قيادة المعركة باتجاه مواجهة جماعة الحوثي.

3. تقلبات النشاط العسكري والاستخباراتي الإماراتي

بحلول العام 2021، أشارت تقارير إعلامية إلى أن الرئيس عبد ربه منصور هادي رفض طلبًا إماراتيًّا بتأجير جزيرة ميُّون (بريم) في مضيق باب المندب،

مدة عشــرين عامًا. وفي مايو/ أيار، ذكرت وكالة "أسوشيتد برس" أن الإمارات تشــيِّد مدرجًا للطائرات، تأكيدا لما أوردته في أبريل/ نيســان مصادرُ محلية في الجزيرة. وقد جاءت هذه التطورات عقب تفكيك الإمارات قاعدتها العسكرية في عصب بإريتريا نهاية العام 2020 وبداية 2021، غير أن التحالف نفى ذلك، مشيرا إلى أنَّ الجزيرة خاضعة لقوات يمنية تشــرف عليها. وفي أوائل ســبتمبر/ أيلول 2021، وافقــت القوات الإماراتية المتمركــزة في محطة بلحاف الغازيَّة البحرية بمحافظة شــبوة، على الانسحاب منها وتسليمها للسلطة المحلية خلال شهرين إلى ثلاثة. وفي نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2021، أجْلَت الإمارات قوات أخرى كانت متمركزة في معسكر العَلَم، بالمحافظة ذاتها، فبادرت السلطة المحلية إلى إحلال قوات موالية لها، بعدما ســلَّمتها القوات الإماراتية إلى عناصر مســلحة موالية للمجلس الانتقالي.

4. الانكسارات المتتالية لقوات الحكومة

تعرضــت القوات الحكومية ومقاتلو القبائل المتحالفون معها لهزيمة كبيرة أمام مقاتلي جماعة الحوثي في مناطق مختلفة من محافظات البيضاء ومأرب وشبوة بين شهري يوليو/ تموز وأكتوبر/ تشرين الأول 2021. وخلال هذه المواجهات، ســقطت في أيدي الحوثيين مديريات الزاهر (البيضاء)، وعَين وعُسيلان وبَيحان (شــبوة)، والعَبدية والجُوبة وأجزاء من حَريب (مأرب). وبذلك، بات المركزان الإداريَّان لمحافظتي مأرب وشــبوة في دائرة التهديد الوشيك لجماعة الحوثي، إذا استمر توقف القوات في كافة جبهات القتال في البلاد. ويبدو أن ثمة محاولة تدعمها السعودية والإمارات، لتقليص نفوذ حزب التجمع اليمني للإصلاح ذي الخلفية الإسلامية، والقوى العسكرية والقَبَلية التي انخرطت معه في احتجاجات فبراير/ شــباط 2011، لتحل محلها قوات المقاومة الوطنية وقيادات مرتبطة بها في صفوف الجيش الوطني. ولا يُســتبعد أن يدخل المجلس الانتقالي الجنوبي ضمن تلك القوى.

5. البحث عن دعم عسكري مصري

اســتكملت حكومــة هادي ما بدأته من انفتاح نحــو مصر في العام 2020، عبر زيارات متكرِّرة رفيعة المســتوى قام بهــا وزير الداخلية، اللواء إبراهيم حيدان،

أواخر يونيو/ حزيران 2021. تلتها زيارة وزير الدفاع، اللواء محمد المقدشـي، أواخر سـبتمبر/ أيلول 2021، وختمتها في أكتوبر/ تشـرين الأول، زيارة رئيس الحكومة معين عبد الملك. وقد تزامن كل ذلك مع تردي الأوضاع الأمنية في مناطق سيطرة الحكومة، وتراجع قواتها أمام جماعة الحوثي. ولا تزال الاستجابة المصرية إزاء هذا التوجه مقتصرة على مسـائل التدريب وبناء القدرات البشـرية داخل الأراضي المصرية. وليس ثمة ما يشـير إلى وجود دور عسـكري لمصر مساند للحكومة اليمنية في البرّ الرئيسي للبلاد أو في جُزرها أو بحرها الإقليمي، على غرار دورها في الفترة بين عامي 1962 و1967.

6. اقتتال فصائل من المجلس الانتقالي الجنوبي

في مطلع أكتوبر/ تشـرين الأول 2021، نشـب قتال عنيف في مدينة عدن، بين فصائل مسلحة من المجلس الانتقالي، استمر مدة يومين. وقد كشف ذلك القتال عمق الخلافات بين المكونات المسلحة للمجلس، وارتباطها بأطراف وأجندات محلية وإقليمية. ولا تزال حالة الاحتقان قائمة بين فصائل المجلس، مما يضاعف تمـزق القوى الجنوبية ويفاقم الفوضى في عدن. وقد توالت المؤشـرات على ذلك من تفجيرات استهدفت مواكب مسؤولين ومؤسسات حكومية، كان آخرها التفجير الذي وقع بجوار مطار عدن نهاية أكتوبر/ تشرين الأول.

ثانيا: على صعيد جماعة الحوثي (أنصار الله)، تمثلت أبرز التطورات السياسية والعسكرية في النقاط الثلاث التالية:

1. ظهور خلافات داخل قيادة الجماعة

برز الشـقاق في صفوف جماعة الحوثي من خلال المناوشـات الإعلامية بين الموالين لزعيمها، عبـد الملك الحوثي، وعضو المجلس السياسـي الأعلى، محمـد علي الحوثي. وقد تصدَّر تلك المناوشـات، أحمـد حامد، الذي يدير مكتب رئيس المجلس السياسـي، مهدي المشَّـاط، بوصفه عين زعيم الجماعة في هذا المجلس، نظرًا لتحكُّمه في القضايا التي تُطرح على رئيس المجَلس. وقد تصاعد هذا الخلاف خلال شـهري أبريل/ نيسان ومايو/ أيار 2021 حول تعيين وزيـر للعدل في الحكومة (غير معترف بها دوليًّا)، ضمن تعديل حكومي. جاء

ذلك إثر تشكيل محمد علي الحوثي ما أسماها "المنظومة العدلية"، وتنصيب نفسه رئيسًا لها، وبذلك يندرج تحت مسؤوليتها وزير العدل، ورئيس مجلس القضاء الأعلى. وقد يكبر هذا الخلاف في مستقبل الأيام، ولا يستبعد أن تنشب خلافات أخرى وفق ما تشير إليه بعض المؤشرات.

2. وفاة غامضة لقادة بارزين في الجماعة

خلال شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان 2021، فقدت جماعة الحوثي ثلاثة من أبرز عناصرها العسكرية والأمنية، هم: مساعد القائد الأعلى، اللواء يحيى الشامي، الذي عادة ما يوصف بأنه "مهندس الانقلاب الحوثي"، ثم ولده، اللواء زكريا، الذي كان قبل وفاته يشغل منصب وزير النقل، بغد أن شغل منصب نائب رئيس هيئة الأركان العامة. أما الثالث فهو مدير جهاز المباحث بوزارة الداخلية، العميد سلطان زابن. وقد أشارت بعض التقارير إلى أن هؤلاء القادة قضوا ضمن صراعات أجنحة الجماعة، بينما ذهبت مصادر أخرى إلى القول بأن التحالف العربي هو من كان وراء مقتلهم بعدما وضع أسماءهم ضمن قائمة المطلوبين لديه. أما الجهات الرسمية فقد عزت وفاة الشامي وابنه إلى الإصابة بفيروس كورونا، وأن الأخير توفي نتيجة لاعتلاله بمرض عضال. وقد خلق ذلك بلبلة مؤقتة في أوساط مؤيدي الجماعة، لكنها لم تُحدِث أي تداعيات أبعد من ذلك.

3. استعادة السيطرة على مناطق استراتيجية

خلال الفترة بين شهري يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول 2021، أحرزت جماعة الحوثي تقدمًا عسكريًّا كبيرًا باتجاه محافظتي مأرب وشبوة، بعد تمكنها من استكمال السيطرة على محافظة البيضاء. ولا يزال التقدم جاريًا نحو مركزي محافظتي مأرب وشبوة، بما قد يفتح الصراع على آفاق جديدة، سياسية وعسكرية خلال العام 2022. وقد تتحول تلك المكاسب العسكرية إلى أوراق ضغط سياسية إضافية في يد الجماعة، مقابل ما يشهده التحالف السعودي الإماراتي من ارتباك ميداني واختلاف في أجندات مكوناته وفي رؤيتها لمسار الحرب ولاستراتيجية الخروج منها.

ثالثا: فيما يتعلق بالأحداث المرتبطة بمفاوضات السلام وبأدوار القوى الدولية، ظهرت مجموعة من الأحداث المهمة، كان من أبرزها النقاط التالية:

1. تحولات في الموقف الأميركي

بعد تولي الرئيس الأميركي، جو بايدن، مقاليد الحكم في يناير/ كانون الثاني 2021، وخلافًا لموقف سلفه دونالد ترامب، بادرت الإدارة الجديدة في أواسط فبراير/ شباط إلى إلغاء تصنيف جماعة الحوثي (أنصار الله) ضمن قوائم الإرهاب الأميركية. وقد مثّل ذلك حافزًا للجماعة لقطع خطوات نحو عملية السلام. وكانت واشنطن قد عيَّنت مطلع الشهر ذاته، تيموثي ليندركينغ، أول مبعوثٍ لها إلى اليمن، تمهيدًا لانخراطها في عملية السلام، وربما تعزيزا لموقفها في محادثات العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني المبرم عام 2015. ولكن، بعد مرور ثمانية أشهر على هذا التحول، لا تزال المساعي الأميركية متعثرة على الصعيدين اليمني والإيراني. وقد بدت الأزمة اليمنية متغيرًا استراتيجيًّا في معادلة المفاوضات النووية؛ إذ يقابل المساعي الأميركية نشاط إيراني لدى جماعة الحوثي، عبر سفيرها في صنعاء، حسن إيرلو، الذي يلعب أدوارًا مختلفة من بينها دعم جماعة الحوثي، سياسيًّا وعسكريًّا.

2. الدور العُماني في الأزمة اليمنية

في الخامس من يونيو/ حزيران 2021، وصل إلى صنعاء وفد من المكتب السلطاني العُماني لإجراء مشاورات بشأن عملية السلام تحت ما يسمى "الإعلان المشترك" الذي يجمع بين ما طرحه المبعوث الأممي، مارتن غريفيث، وبين المبادرة السعودية لحل الأزمة. وقد التقى الوفدُ رغيمَ الحوثيين، عبد الملك الحوثي، ورئيس المجلس السياسي الأعلى، مهدي المشَّاط، ثم غادر صنعاء بعد ستة أيام. تدور هذه الزيارة وما يمكن أن تسفر عنه من نتائج حول الوقف الكامل لإطلاق النار، بما فيه الهجمات بالصواريخ على السعودية، والفتح المشروط لمطار صنعاء وميناء الحُديدة، الخاضعيْن لجماعة الحوثي، ومن ثم الانخراط في عملية سلام شاملة. لكن جماعة الحوثي رفضت وقف إطلاق النار شرطًا حاكمًا لما سواه، لأنَّ ذلك سيعُوقها عن التقدم ميدانيًّا، لاسيَّما أن مؤشرات استمرار القتال تدعم موقفها وتطلُّعها إلى الحسم العسكري.

3. الدور الأممي والمبعوث الجديد إلى اليمن

في أغسطس/آب 2021، عيَّنت الأمم المتحدة الدبلوماسي السويدي، هانس غروندبرغ مبعوثًا جديدا إلى اليمن، خلفًا لمارتن غريفيث. وقد باشر المبعوث الجديد عمله في سبتمبر/أيلول، لكن سياسته تجاه عملية السلام لم تتضح معالمها بعد، ولا يُعلم إن كان بمقدوره تقديم حلول للأزمة اليمنية بعد عجز مَن سبقوه في هذه المهمة.

رابعًا: كيف يبدو مستقبل الأزمة؟

حسب المعطيات السالفة، يمكن تصوُّر الاتجاهات المستقبلية للأزمة اليمنية كما يلي:

1. المسار السياسي

يتحكم في المسار السياسي عاملان أساسيان: أولهما، البواعث الجوهرية للصراع السياسي في البلاد، وهي بواعث متجذرة في أعماق التاريخ، وتقود دائمًا إلى دورات عنف متعاقبة، غايتها التفرّد بالسلطة. وثانيهما، ارتباط الأزمة بقضايا دولية فرضتها الأطراف الخارجية المنخرطة في الصراع. ويتصدر تلك القضايا برنامج إيران النووي وما يجري حوله من محادثات، وما يثيره من مخاوف إقليمية ودولية. انطلاقًا من ذلك، يراهن كل طرف داخلي وخارجي في الأزمة على توجيهها إلى النهايات التي يريدها، لكن المحدِّدات الخارجية تبدو أقوى في الظروف الراهنة. ومثلما طالت محادثات الاتفاق النووي سابقًا، فإن محادثات العودة لن تنتهي سريعا، وقد يسهم ذلك في إطالة أمد مفاوضات السلام في اليمن.

2. المسار العسكري

يستخدم كل طرف في الصراع أقصى ما لديه من قوة عسكرية لتحقيق غايته السياسية، إلا أن الفُرص المتاحة أمام جماعة الحوثي تبدو أكثر. وتتنوع هذه الفرص بين ما تتيحه لها إيران، بوصفها حليفًا مخلصًا وسخيًّا، وبين ما يتيحه لها خصومها الذين يواجهون تحديات كثيرة ومتنوعة. ولكن، على الرغم من

التقــدم العســكري الذي تحرزه جماعــة الحوثي ميدانيا، ومــا تبديه من تطلّع للحصول على المزيد من المكاسب، فإن ذلك لن يكون كافيا لتمكينها من حسم الحرب عســكريا. فالجماعة تواجه أكثر من خصم، إذا ما تمكنت من أحدهم، فسيكون أمامها آخر، الأمر الذي يجعل المواجهة العسكرية مفتوحة، على شاكلة المحادثات السياسية.

إيران والخليج

عودة المحادثات النووية والبحث عن مسارات جديدة

فاطمة الصمادي

شـــهدت إيران في منتصف العام 2021 انتخابات رئاســـية جاءت بنخبة أصولية تحمل نظرة مختلفة للعلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، وللطريقة التي يجب أن يدار بها ملف العقوبات. لقد كان مجيء رئيســـي إلى الســـلطة نتيجة لعملية سياســـية أطلقها خامنئي بهدف توحيد مؤسســـات صنع القرار، ومن الواضح أنه بات مقصودًا أن تكون منســـجمة من حيث الفكر السياســـي، وأن ينعكس ذلك في إدارة الملفات في الداخل والخارج. في أثناء ذلك، جرى تعيين شخصيات لإدارة ملف التفاوض لم تكن راضية عن الاتفاق النووي، بل كانت من منتقديه. ينسحب ذلك على وزير الخارجية، حسين أمير عبد اللهيان، ونائبه، علي باقري، ومديـــر المنظمـــة الإيرانية للطاقة الذرية، محمد إســـلامي. ومع ذلك، لا يمكن القول بأن إيران غير مهتمة بالوصول إلى صفقة، ولكن الفريق التفاوضي الجديد يتحـــرك بصورة مغايرة لتحرك الفريق الســـابق، كما أنـــه يتحرك في بيئة أصولية تنسجم معه وتدعمه.

وقبل العودة إلى المفاوضات بشأن ملفها النووي في فيينا، وضعت إيران ثلاثة شروط لعودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق، بعدما انسحبت منه في عهد إدارة الرئيس ترامب عام 2018. وهذه الشـــروط هي: إقرار واشـــنطن بخطأ انسحابها من الاتفاق، ورفع العقوبات دفعة واحدة، وتقديم ضمانات من شأنها تأكيد عدم تكرار أي إدارة أميركية أخرى لما فعله ترامب.

ولن تكون هذه العودة الإيرانية المتأنية إلى المفاوضات سهلة بالنسبة إلى جميع الأطراف، وذلك بفعل أســـباب عدة، أهمهـــا تعيين فريق تفاوضي جديد معظم أعضائـــه ممن لديهم مواقف إمـــا ناقدة أو معارضة للاتفاق النووي الذي وقعته حكومة روحاني عام 2015. ومما يعقّد المســـألة أيضا استمرار فرض العقوبات

من قبل الولايات المتحدة التي أعلنت أنها مستعدة للقبول بمبدأ الخطوة مقابل الخطوة، بمعنى أن تبدأ طهران بالتراجع عن الإجراءات التصعيدية في برنامجها النـــووي مقابل عودة واشـــنطن إلى الاتفاق والبدء بإزالـــة العقوبات. ويبدو أن اســـتمرار جو بايدن في اعتماد سياســـة الضغط الأقصى ضد إيران، جعل صانع القـــرار يميل إلى تعيين فريق تفاوضي متشـــدد تجاه الاتفـــاق النووي ومجمل العلاقـــة مـــع الولايات المتحدة. ومن الواضح أن تلكـــؤ طهران في العودة إلى مفاوضات فيينا ينبع من عدم وجود ضمانات بعدم الانسحاب وفرض العقوبات الأمميـــة مرة أخرى، بالإضافة إلى اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم رفع كامل العقوبات وآلية التحقق من رفعها بشكل عملي.

لقد اختبرت إيران بشكل جلي فشل سياسة رئيسها السابق حسن روحاني، التي راهنت على تقديم تنازلات نووية إلى حد "تجميد البرنامج النووي" للحصول على امتيازات اقتصادية، ولذلك تحاول العودة إلى المفاوضات برهانات مختلفة.

فرغم الاستهداف المتكرر لبرنامجها النووي، وكان من أبرز فصوله تفجير منشأة نطنز، واغتيال العالم النووي فخري زاده، واصلت إيران تطوير البرنامج، وردَّت على هجوم نطنز بأن بدأت بتخصيب اليورانيوم بنســـبة نقاء 60٪. وفي أكتوبر/ تشـــرين الأول 2021، أعلنـــت الوكالة الدولية للطاقة الذريـــة أن إيران ضخَّت اليورانيـــوم المخصَّب بنســـبة 20٪ في جهاز طرد مركـــزي متطور، يختلف عن الأجهزة التي تخصب بنسبة 60٪ في منشأة نطنز. وقال بيان الوكالة: إن "إيران ضخَّـــت اليورانيوم المخصَّب بدرجة نقاء 20٪، وهو المســـتوى الذي يوصف بأنه عالي التخصيب، في جهاز طرد مركزي متطور، غير الأجهزة الأخرى التي تخصِّب حتى درجة نقاء 60٪ بموقعها في نطنز".

وتشير تصريحات المسؤولين الإيرانيين إلى رؤية تفاوضية مختلفة لفريق التفاوض في حكومة رئيســـي، مقارنة بالفريق الذي قاد العملية التفاوضية لثماني ســـنوات فـــي حكومـــة روحاني. وتميل هذه الرؤية إلى التشـــدد أيضا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ لم تعد عمليات التفتيش على المواقع النووية متاحة كالسابق. وكانت الصيغة التصعيدية واضحة في رســـائل محذِّرة جاءت على لســـان رئيس الوكالة، رافايل غروســـي، الذي شـــبّه مراقبة البرنامج النووي الإيراني، بالتحليق عبر السحب الكثيفة، وأن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر هكذا لفترة أطول.

وقــد تزامــن الإعلان عن اســتئناف المفاوضات مع تطور آخــر يتعلق بحرب الســفن في منطقة الخليج، وإعلان إيران عن اســتعادة ناقلة نفط بعملية إنزال بعدما اســتولت عليها القوات الأميركية. كما تحدثت عمَّا يشــبه المواجهة بين القــوات البحرية التابعــة للحرس الثوري والقوات الأميركية في بحر عُمان، في حيــن قالــت مصادر أميركية إنها اكتفت بالمراقبة ولــم تتدخل في العملية، في روايتيــن متناقضتيــن لما حــدث. وهذا تطور يضاف إلى حــرب الظل الجارية بين إســرائيل وإيران، ومن بينها حرب الســفن، التي تصاعدت منذ العام 2019 واستمرت خلال العام 2020، وكانت منطقة الخليج ساحة لها. ويبدو أن إيران، من خلال استهداف مدروس للقواعد الأميركية في سوريا والعراق، مصممة على مواصلة العمل "لإخراج القوات الأميركية من المنطقة"، وهو الهدف الذي أعلنته طهران عقب اغتيال قائد فيلق القدس، قاسم سليماني بطائرة أميركية مسيَّرة في مطار بغداد مطلع العام 2020. ويرى قادة أمنيون إيرانيون أن "مشــروع تحجيم المخاوف من أميركا قد حقق ثماره وسيضطر القوات الأميركية، بسبب هزائمها، لأن تغادر الدول التي تحتلها، الواحدة تلو الأخرى".

في الأشــهر الخمســة الأخيرة من عمر حكومة روحاني، طُرحت مجموعة من الســيناريوهات بشــأن ما ســتفضي إليه المحادثات النووية. وافترض أحدها أن إيران مستعدة للتراجع عن مطالبها التفاوضية الرئيسية، وفي مقدمتها إزالة جميع العقوبــات المفروضــة عليها، بما فيها الخاصة بالاتفاق والتي جاءت من خارج إطاره، وأن تعوِّضها الولاياتُ المتحدة عن حملة "الضغط الأقصى" التي شــنَّها الرئيس، دونالد ترامب، وتُقدِّمَ لها ضمانات بأنها لن تكرر ما فعلته إدارة ترامب في المستقبل. كان هذا السيناريو يتحدث عن إمكانية تخفيض مستوى المطالبات الإيرانيــة، ولكــن ثبت أن ذلك غير ممكن أمام صلابــة الخطوط الحمراء التي وضعها خامنئي.

ومع فشل رهانات الرئيس السابق، حسن روحاني، على الاتفاق النووي ومواقف الدول الغربية، بدأ النقاش يتصاعد بشكل جدي داخل إيران حول جدوى العودة إلــى الاتفــاق النــووي، إذا لم يضمن لها القدرة على بيــع النفط بصورة معلنة وقانونيــة، وتحريــر ما يقرب من 100 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي المجمــدة، والتعامــل مع النظام المصرفي الدولــي. وكان هذا النقاش مدعومًا

بتجربة غير مشجعة مع الأطراف الأوروبية، وفشل الآلية المالية التي قُدِّمت لتسمح للاتحاد الأوروبي بإنقاذ الاتفاق النووي الإيراني عن طريق الالتفاف على منظومة العقوبات الأميركية، وذلك من خلال قناة "إنستكس" (Instrument in Support of Trade Exchange – Instex)، ولكن المعاملات المالية في إطار هذه الآلية توقفت عند أربع معاملات فقط.

الاقتصاد والداخل

عادت إيران إلى تصدير النفط رغم السعي الأميركي لتصفير صادراتها، ووفقًا لتقرير وكالة الطاقة الدولية في مارس/آذار 2021، بلغ إنتاج النفط الإيراني 2.3 مليون برميل يوميًّا، وارتفع في أبريل/نيسان إلى 2.5 مليون، وهو أعلى مستوى منذ نحو عامين. ويبدو أن السوق الصينية هي المقصد الأساسي لعمليات بيع النفط الإيراني. كما تسعى طهران لاستعادة التصدير إلى الهند وفق ما أعلنه السفير الإيراني في نيودلهي. وفي أحدث إحصاءاته "للمؤشرات الاقتصادية"، أعلن البنك المركزي الإيراني أن عائدات النفط في البلاد تضاعفت في ربيع العام الحالي (الربع الثاني من 2021) مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وتعرف حكومة رئيسي أنها بحاجة إلى إنهاء العقوبات، وأن استمرار انخفاض نسبة النمو وارتفاع نسبة التضخم وتقلب العملة وتدهور مستويات المعيشة، كل ذلك سيقود إلى تصاعد مستويات عدم الرضى لدى الشعب، وهو ما قد يدفع إلى احتمال اندلاع اضطرابات تأخذ عناوين معيشية بصورة أساسية. ويتوقع تقرير أخير لمجلس الأبحاث التابع لمجلس الشورى أن يبلغ عجز ميزانية الحكومة في العام 2022 ما قيمته 300 ألف مليار تومان (نحو 10 مليارات دولار). ويقول تقرير المجلس إنه رغم زيادة الإيرادات فإن عجز الموازنة لم يتغير بسبب زيادة الإنفاق.

داخليا، يقوم الرئيس الإيراني بجولات مكثفة بدأت في الأماكن والمدن الأكثر تهميشًا، في مسعى للاستجابة لحاجات الناس وتخفيف حالة الاحتقان. ودوليًّا، يريد هذا الفريق أن ينجز صفقة، ولكنه يسير ببطء وتأنٍّ نحوها. وتحاول إيران أن توسّع من خياراتها وأن تحيّد تأثير العقوبات إن لم تنجح في إلغائها. وفي هذا السياق، اتجهت نحو الصين وعقدت معها اتفاقية لمدة 25 عاما، وهناك اتفاقية

مماثلة مع روسيا يجري التباحث بشأنها، وقد انخرطت في محادثات إقليمية مع السـعودية، إلى جانب إرسـال رسائل واضحة بأن سياسة "الصبر الاستراتيجي" التي انتهجها روحاني قد انتهت، وأن طهران سترد على الاستهداف بمثله.

وخلال العام 2022، ينبغي الانتباه إلى النقاط الجوهرية التالية في دراسة الحالة الاستراتيجية الإيرانية:

– فـي الموضوع النـووي، تعود إيران إلى التفاوض بوتيرة بطيئة ومتأنية وتضع شـروطا أمام الطرف الأميركي، مع شـكوك وأسئلة بشـأن العودة إلى الاتفاق النووي.

– تحتاج حكومة رئيسـي إلى إزالة العقوبات أو تحييدها لتخفيف حدة الضغط الداخلي.

– سيقتصر التفاوض الإيراني على الموضوع النووي، ولن تفاوض طهران بشأن برنامجها الصاروخي رغم تصاعد الحديث بشأنه.

إقليميـا، بدأت إيران محادثات مع السـعودية لـم تنجح أربع جولات منها في تحقيق تقدم يذكر. وبينما تحاول الرياض الخروج من المستنقع اليمني، تستثمر طهران ذلك في مزيد من الضغط عليها.

– ستتواصل حروب الظل بين إيران وإسرائيل على أكثر من صعيد، ومن ذلك حروب السفن والحروب السيبرانية. في الأثناء، ستواصل إسرائيل محاولة تطويق إيران من خلال التواجد في الخليج، وتعزيز العلاقة مع أذربيجان والحصول على قاعدة قرب الحدود الإيرانية.

– في الساحة العراقية، تواجه إيران وحلفاؤها تحديات وعقبات حقيقية كشفت عنها نتائج الانتخابات العراقية الأخيرة.

– في أفغانسـتان، تشهد العلاقة مع طالبان تحسنا ملحوظا، لكن معطيات كثيرة تحكم مسألة الاعتراف الرسمي بحكومة طالبان، منها حماية الأقلية الشيعية في أفغانستان، وتاريخ العلاقة بين البلدين، ومواقف دول الجوار الأفغاني.

العراق.. استمرار الصراع الداخلي
مع انفتاح متزايد على الجوار الإقليمي

لقاء مكي

ينتهي العام 2021 في العراق بالطريقة التي بدأ بها، وإن اختلفت التفاصيل. فقد حفلت الساحة العراقية بأحداث عنف وانقسام سياسي وغضب شعبي وانتهاكات حقوقية، في ظل أزمة صحية مستفحلة وفشل في مجال الخدمات. لكن في المقابل، شهدنا تطورات داخلية هامة، كان من أبرزها اتخاذ إجراءات لمحاربة الفساد، وإجراء انتخابات أسفرت عن نتائج مثيرة للاهتمام وغير مسبوقة، لا في شكلها ولا في تداعياتها، منذ العام 2005. كما شهدنا قدرا من النجاح في التواصل السياسي مع دول الإقليم والانفتاح على العالم. وقد حاول العراق من خلال تلك الجهود تجاوز كونه مجرد ساحة للصراع بين الآخرين، ليكون وسيطا فاعلا بينهم.

محاولة اغتيال الكاظمي وما سبقها من توترات

فجر يوم الأحد 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، تعرض رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، لمحاولة اغتيال بطائرة مسيرة مفخخة استهدفت منزله، وتسببت في أضرار مادية دون خسائر بشرية. وقد تسببت تلك المحاولة الفاشلة في تداعيات فورية على الصعيدين المحلي والدولي، حيث صدرت إدانات داخلية وعالمية واسعة النطاق. كما أصدر مجلس الأمن الدولي بيانا ندد فيه بالاعتداء، ورأى فيه تهديدا للأمن والسلم. ولم يعلن العراق عن الجهة التي قامت بالمحاولة، على الرغم من أن رئيس الوزراء أكد أنه يعرفهم. من جهتها، أعلنت القيادة المركزية الأميركية أن فصيلا مسلحا مقربا من إيران يقف وراء الهجوم على منزل الكاظمي، ثم أعلن مسؤولون أميركيون أن طهران "لم تأمر على الأرجح" بشن الهجوم.

إلى جانب هذه المحاولة، شــهد العام 2021 عدة مواجهات بين رئيس الوزراء والفصائل المســلحة المنخرطة في الحشد الشعبي. ولم تصل تلك المواجهات إلى استخدام السلاح بسبب تراجعات الكاظمي التي وضعت حدا لتلك الأزمات. وقد حدثت بعض تلك الاحتكاكات خلال العام 2020 بعد أسبوعين من تسلم الكاظمي منصبه، حيث حوصر داخل المنطقة الخضراء، وتكرر الأمر في مايو/ أيار 2021 حين أقدمت دبابات وقوات من الحشــد والفصائل المســلحة على محاصرة المنطقة الخضراء واستعراض القوة في شوارع بغداد، ردا على اعتقال قائد عمليات الأنبار للحشد الشعبي بتهمة التورط في اغتيال ناشطين.

الانتخابات وتداعياتها

انتهى العام 2021 على وقع خلافات داخلية حول نتائج الانتخابات العامة التي جرت يوم 10 أكتوبر/ تشــرين الأول 2021 وفاز فيها التيار الصدري بأكبر عدد من المقاعد على المستوى الوطني وضمن المكون الشيعي. أما تيار "تقدم" الذي يتزعمه رئيس البرلمان الســابق، محمد الحلبوسي، فقد جاء ثانيا على المستوى الوطني والأول ضمن المكون الســني، في حين اســتحوذ الحزب الديمقراطي الكردســتاني بزعامة مســعود البرزاني على أكثر من نصــف عدد المقاعد التي حصــل عليها الكــرد مجتمعين. وقد اعتبرت العديد من القوى والشــخصيات التــي وصفــت بكونها أطرافا خاســرة، أن الانتخابات شــابها تزوير وانتهاكات كثيرة، وأن نتائجها لا تعبر عن الواقع الحقيقي لإرادة الشعب العراقي، وأعلنت رفضها للنتائج. وكانت الأطراف الشــيعية الخاسرة هي الأكثر اعتراضا، تقودها القوى المرتبطة بالفصائل المسلحة. وقد نظمت تلك الفصائل احتجاجات على بوابات المنطقة الخضراء، وجرت مواجهات مع قوات الأمن أسفرت عن مقتل وإصابــة متظاهرين، بينما توعدت القــوى المحركة للاحتجاجات بالتصعيد ردا على ســقوط ضحايا من أنصارها. ولم يســفر التحقيق فــي الاعتراضات على النتائج عن تغييرات جوهرية، وظل ترتيب القوى السياسية على ما أسفرت عنه النتائج الأولية.

عودة هجمات تنظيم الدولة

كما شهد العام 2021 عودة تنظيم الدولة إلى شن هجمات انتحارية داخل مدينة بغداد، حيث فجّر انتحاريان من التنظيم نفسيهما وسط ساحة مكتظة بالعمال في قلب العاصمة العراقية، وهو ما تسبب في مقتل أكثر من 30 شخصا وإصابة نحو 110 آخريــن. ولم تنقطع بعدها هجمات التنظيم في أماكن مختلفة من العراق، وتركزت في قرى وبلدات ونقاط تفتيش ومواقع تمركز قوات الأمن. وقد اعتبر ذلك إعلانا عن عودة التنظيم الذي هُزم قبل أكثر من عامين، بعدما سيطر على نحو ثلثي مساحة العراق لأكثر من ثلاث سنوات. وقد بدا أن التنظيم، في هجماته الأخيرة، يعتمد مقاربات عسكرية جديدة تقوم على مبدأ الضربات الخاطفة، دون الاســتحواذ على الأرض. في المقابل، شنّت القوات العراقية حملات عسكرية مستمرة لرصد وقتل أو اعتقال أفراد التنظيم.

استمرار الاحتجاجات جنوبي العراق

استمرت الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وقد شــهد العام 2021 تصاعدا ملفتا لوتيرة المشــاركة فيها، لاسيما في مدن جنوب البلاد، وبشــكل خاص في مدينــة الناصرية مركز محافظة ذي قار. ويلاحظ أن الاحتجاجات اتخذت مظهرا تصاعديا وشهدت مصادمات مع قوات الأمن، مع ســقوط المزيد من الضحايا بين المحتجين. وكان من النتائج السياسية المباشرة للاحتجاجات، ظهور تيار سياسي من بين بعض قادتها، علما بأن هؤلاء شاركوا في الانتخابات النيابية الأخيرة بحزبي "امتداد" و"إشراقة كانون"، وحصلوا على عدد جيد من المقاعد في البرلمان الجديد. وخلال مفاوضات تشكيل الحكومة، أعلن الحزبان أنهما غير معنيين بالمشــاركة فيها، وأنهما سيمارســان النشــاط السياسي من موقع المعارضة.

كما شهد العام 2021 حملة منظمة لاغتيال ناشطين وصحفيين من قادة الحركة الاحتجاجية أو من أبرز وجوهها، سواء في بغداد أو في مدن الجنوب المختلفة. وفي أغلب الحالات، لم يُعثر على مرتكبي عمليات الاغتيال، لكن في فبراير/ شباط 2021، أعلنت السلطات عن اعتقال مجموعة من الأشخاص بتهمة تنفيذ

عدد من الاغتيالات في البصرة جنوبي العراق تحت اسم "فرقة الموت". وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، حُكم على أعضاء تلك المجموعة بالإعدام، دون الكشف عن الجهة التي ينتمون إليها، أو التي أمرتهم بتنفيذ الاغتيالات.

الانفتاح العربي والدولي

على مستوى العلاقات الخارجية، شهد العام 2021 تطورا لافتا في انفتاح العراق على محيطه الإقليمي والدولي، فقد واصل الكاظمي مسيرة سلفيْه العبادي وعبد المهدي في إقامة تقارب اقتصادي مع كل من الأردن ومصر، ضمن ما بات يعرف باسم "مشروع الشام الجديد". لكن الكاظمي قطع شوطا أبعد، من خلال بلورة الهدف المنشود من هذا المشروع الذي تحول معه إلى ما يقترب من التحالف. في هذا السياق، عُقدت في يونيو/ حزيران 2021 القمة الرابعة للمشروع في بغداد، لكن آثاره الاقتصادية المشتركة لم تظهر بوضوح بعد. وفي مارس/ آذار، زار البابا فرنسيس العراق للمرة الأولى على الإطلاق، واستغرقت الزيارة أربعة أيام، اجتمع خلالها في مدينة النجف مع السيد علي السيستاني، قبل أن يتوجه إلى مدينة أور التاريخية ويشارك في احتفال خاص في المكان الذي يُعتقد أنه كان موطن سيدنا إبراهيم عليه السلام. وقبل نهاية أغسطس/ آب، شهدت بغداد انعقاد قمة إقليمية تحت عنوان "مؤتمر التعاون والشراكة"، شاركت فيها تسع دول، فضلا عن العراق، جميعها من دول المنطقة، إلى جانب فرنسا التي كان لها دور أساسي في التحضير للمؤتمر الذي حضره كذلك ممثلون عن الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي ودول مجموعة العشرين والأمين العام لجامعة الدول العربية. وقبل هذه القمة بنحو شهر، زار رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي واشنطن، للمرة الثانية خلال ولايته التي بدأت في مايو/ أيار 2020. خلال تلك الزيارة، قررت الولايات المتحدة إنهاء مهمتها القتالية في العراق قبل نهاية العام، وذلك بعد عدة جولات من الحوار الاستراتيجي بين البلدين.

قصف متبادل

خلال العام 2021 اشتد الصراع بين الفصائل المسلحة العراقية التي توصف بأنها قريبة من إيران، وبين القوات الأميركية الموجودة في بعض مناطق العراق.

وكانت القوات الأميركية قد أعادت انتشارها خلال العام 2020 لتستقر في ثلاث قواعد عسكرية عراقية فقط: في مطار بغداد، وقاعدتي عين الأسد غربي البلاد، وحرير في أربيل بإقليم كردستان. وقد دأبت الفصائل المسلحة على مطالبة الولايات المتحدة بمغادرة أراضي العراق كليًّا، واشتدت تلك المطالبات منذ مطلع العام 2020 بعد مقتل القائد السابق لفيلق القدس الإيراني، قاسم سليماني، في غارة أميركية. وبعد مقتل سليماني، جرت العشرات من عمليات القصف ضد القواعد التي تؤوي أميركيين، أو ضد السفارة الأميركية، دون أن تسفر أي منها عن خسائر بشرية حسب البيانات الأميركية. لكنها عزّزت حالة التوتر، لاسيما مع عمليات أميركية مضادة شملت قصف مقرات لفصائل مسلحة عراقية على الحدود السورية، تسببت في مقتل وإصابة العديد من عناصرها.

بين جائحة كوفيد-19 والكوارث الإنسانية

استمر تفشي جائحة كورونا خلال العام 2021، وفي منتصفه أعلنت وزارة الصحة أن الوضع الوبائي في العراق "خطير جدا"، بينما بلغ عدد الإصابات قبيل نهاية العام أكثر من مليوني شخص، بينما تجاوز عدد الوفيات 24 ألفا. إلى جانب ذلك، شهد العراق حريقين كبيرين أصابا مستشفيين في بغداد والناصرية، تسببا في مقتل أكثر من 170 شخصا من المرضى والزوار والكادر الطبي، وإصابة أكثر من 220 آخرين. وقد أشارت التقارير الرسمية إلى أن سبب الحريقين يعود إلى انفجار عبوات الأوكسجين الخاص بمرضى كوفيد-19، وسوء الأبنية وقابليتها للحريق، إلى جانب ضعف منظومات إطفاء الحرائق. وقد أثار الحريقان ردود فعل غاضبة، واعتبرهما الكثيرون امتدادا لسوء الإدارة وضعف الخدمات العامة واستشراء الفساد.

محاربة الفساد

نشطت حملات مكافحة الفساد والجرائم الكبرى في العراق عبر لجنة خاصة شكلها الكاظمي في أغسطس/ آب 2020. وقامت اللجنة التي يرأسها وكيل وزارة الداخلية، باعتقال وزراء ونواب ومحافظين سابقين وشخصيات إدارية وسياسية ورجال أعمال، جميعهم متهمون بالضلوع في عمليات فساد كبيرة.

ويذكر أن اللجنة استعادت حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، نحو سبعة مليارات دولار، لكنها في المقابل واجهت الكثير من التحريض والهجمات من قبل قوى ووسائل إعلام مرتبطة بجهات وشخصيات متهمة بالفساد. كما تعرّض الكاظمي لضغوط من أجل وقف عمل اللجنة بعدما بات نشاطها يهدد شخصيات نافذة، وخاصة من قيادات الفصائل المسلحة، بتهم الابتزاز وغسيل الأموال وتهريب العملة والاغتيالات.

حزب العمال والعلاقة مع تركيا

شهد هذا العام أيضا تصاعدا في أنشطة حزب العمال الكردستاني التركي، الذي اتخذ من مدينة سنجار شمالي العراق قاعدة له منذ إنهاء سيطرة تنظيم الدولة على الموصل عام 2017. وقد شن الحزب، المصنف إرهابيا في تركيا وأوروبا، هجمات ضد قوات البيشمركة الكردية، كما استخدم الأراضي العراقية لشن هجمات داخل الأراضي التركية. وتسببت تلك الهجمات في سقوط قتلى وجرحى، ودخول قوات تركية داخل الأراضي العراقية، وشن غارات جوية ضد قواعد الحزب وقياداته في المنطقة. وقد جرت بعض تلك العمليات أثناء محاولات تنفيذ اتفاق بين بغداد وأربيل وُقّع في أكتوبر/ تشرين الأول 2020؛ يقضي بخروج جميع عناصر الحزب من سنجار. وبينما قالت مصادر عسكرية إن الاتفاق نفذ بالفعل، فإن قائمقام المدينة أكد بقاء مقاتلي الحزب في سنجار، بل وضغطهم على السكان وإجبارهم على التصويت لأشخاص وقوى محددة في الانتخابات النيابية الأخيرة.

2022 والاستحقاقات الجديدة

من المتوقع أن تشكل مجريات العام 2021 معالم السنة الجديدة 2022، حيث تمثل سلسلة الأحداث المتراكمة، لاسيما تلك التي جرت أواخر العام، وأبرزها نتائج الانتخابات البرلمانية، ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء.. تمثل أسبابا لتشكّل علاقات سياسية وأمنية مختلفة نسبيا عن السنوات الأخيرة. ومن المتوقع أن تكون الحكومة المقبلة في العراق أكثر تشددا تجاه الحضور الإيراني في البلاد، وأن تكون القوى التقليدية التي سيطرت على القرار منذ العام 2005، أقل تأثيرا

في الشأن العام وفي رسم السياسات المتبعة. لكن ذلك لن ينهي الأزمات، بل سيعمقها أكثر، حيث سيتواصل على الأرجح، صراع القوة والنفوذ في العراق بين القوى المحلية، سواء عبر المكونات الطائفية والعرقية، أو داخل كل مكون على حدة.

ويُستبعد أن تنسحب الولايات المتحدة بالكامل من العراق، بل سيجري تطبيق اتفاق يوليو/تموز 2021 بطريقة تخرج القوات المقاتلة، وتبقي على قوات استشارية وتدريبية، وربما استخبارية، لمساعدة الحكومة وبناء على طلبها. وهذا في حد ذاته سيتسبب في استدامة الصراع مع القوى المسلحة المعادية لأميركا والقريبة من إيران.

وحسب سياق العام 2021، من المتوقع استمرار انفتاح العراق على محيطه العربي والدولي، وأن يكون له حضور أكبر في الشأن الإقليمي، وأن يتعزز اقتصاده بفعل ارتفاع أسعار النفط. لكن الأمر مرتبط أيضا بجدية الاستمرار في سياسات محاربة الفساد والإصلاح الاقتصادي. ومن جهة أخرى، لا يُتوقع أن ينتهي التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة، لكنه سيظل على الأرجح، محصورا في عمليات منفردة في مناطق معزولة.

القضية الفلسطينية

هل تعود إلى مسار أوسلو بعد تراجع مسار صفقة القرن؟

شفيق شقير

شـــهدت القضية الفلســـطينية خلال العام 2021 تغييرا ملحوظا تمثل في السعي الدولي لإعادتها إلى إطار أوســـلو، ومحاولة ضبط الصراع بشروط هذا الإطار. حدث ذلك بعدما تمكن الفلسطينيون من خوض معركة واحدة في "هبة القدس وحرب غزة" على مســـاحة "فلســـطين الانتدابية"، رغم استمرار الانقسام وتوزع الســـاحات التي تفصل بينهم. في الوقت ذاته، كانت إســـرائيل تشـــهد خلافات حادة بين قواها الرئيســـية، قبل أن تســـتقر على حكومة ائتلافية بعد سلســـلة من الانتخابات، وقد ضمت لأول مرة في تاريخ إسرائيل "فلسطينيين إسلاميين".

العودة إلى إطار أوسلو

أفسح مجيء الرئيس الأميركي جو بايدن إلى البيت الأبيض في يناير/كانون الثاني 2021 المجال لدينامية جديدة في فلسطين، وكذلك في إسرائيل وعموم المنطقة، سمحت بإعادة النقاش حول حل الدولتين، وإيقاف بعض مفاعيل "صفقة القرن" التي روّج لها الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب. فقد حاول الأخير خلال عهدته التأسيس لقاعدة جديدة لأي تسوية في الشرق الأوسط، تقوم في جوهرها على إقرار الوقائع التي تكرست نتيجة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وأبرز تلك الوقائع ما يتعلق بالأرض واللاجئين والمســـتوطنات والحدود، فالقدس موحدة لإسرائيل اليهودية، ويجب المضي قدمًا في سلام إسرائيلي مقابل سلام عربي، ولو كان بتجاهل الطرف الفلســـطيني إذا لم يقبل بهذه التســـوية. وأول ما تعنيه صفقـــة القرن؛ القفزَ فـــوق قضايا الحل النهائي وكل ما يتصل بها، ووضع نهاية عملية لحل الدولتين.

لقد أعادت الإدارة الأميركية الجديدة الأمل للســـلطة الفلســـطينية في الاستمرار

دون المس بهياكلها أو تغيير وظيفتها السياسية التي انتهت إليها في ظل "اتفاق أوسلو". كما أعطت الأمل لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بالاستمرار، ولمدة أطول، في منصبه الذي يشغله منذ العام 2005، بعد أن رفعت عن كاهله كثيرا من الضغوط التي كان يتعرض لها إبان عهدة ترامب، سـواء من الولايات المتحدة أو من إسرائيل أو حتى من بعض الدول العربية.

جديـر بالذكر أن عملية السـلام كانت قد شـهدت قبل طـرح "صفقة القرن" جمـودًا كاملًا، خاصة منـذ العام 2014. وبالتوازي، كانت القضية الفلسـطينية تشـهد تراجعًا على سلم الأولويات العربية الشعبية والرسمية، ومن ثم الإقليمية والدوليـة، خاصـة بعد أن دخل العالم العربي منذ العام 2011 في سلسـلة من الثـورات ومن الحركات المضـادة لها، تخللتها حروب وأزمات في عدة دول، أبرزها سـوريا وليبيا واليمن، فضلًا عن انقسـام خليجي وعربي آخر تجلى في حصار قطر بداية من العام 2017. وفي أواخر العام 2018 انطلقت موجة ثانية من الثورات العربية والحركات الاحتجاجية شملت كُلاّ من السودان والجزائر ولبنان والعراق، في مؤشـر على اسـتمرار انشغال الشعوب العربية بقضاياها الداخلية، وعلى اتساع الفجوة بينها وبين أنظمتها السياسية. ولا شك أن تداعيات الموجة الأخيرة لا تزال فاعلة ومؤثرة، كما أن العودة إلى أوسـلو لا يمكنها أن تمحو كل التداعيات التي تركتها إدارة ترامب ولا أن تتجاوزها جميعا وبشـكل دائم، وإن خلقت حتما بيئة جديدة صديقة لحل الدولتين.

تطورات الوضعين الفلسطيني والإسرائيلي

حدثان رئيسـيان شـكلا مظلة لمجموعة من التطورات في الوضع الإسـرائيلي والفلسـطيني، أولهما الحرب على غزة، وثانيهما الحكومة الإسرائيلية الجديدة. وقد شـكل كلا الحدثين مؤشرا على سلسـلة من التحولات التي ستترك تأثيرا نوعيا، سـواء على تشكيل المشهد السياسي الفلسطيني، أو على البيئة المحيطة بالقضية الفلسطينية.

هبة القدس والحرب على غزة: اندلعت مواجهات هبة القدس في أبريل/نيسان 2021، وتحديدا في العشـر الأواخر من رمضان، نتيجة ثلاثة تطورات رئيسـية: محاولة إجلاء فلسطينيين عن منازلهم في حي "الشيخ جراح" بالقدس الشرقية،

ومحاولة شـرطة الاحتـلال إغلاق مدرجات حي "رأس العامـود"، وبالمقابل السـماح لجماعات يهودية متطرفة بتنظيم مسـيرات في الأحياء الفلسطينية من المدينة، واقتحام شـرطة الاحتلال المسجد الأقصى. وقد رأى الفلسطينيون في هـذه التطورات إمعانا في تهويـد المدينة، فردَّت حماس بالتهديد بالتصعيد من غزة إذا لم يتراجع الاحتلال عن إجراءاته. ومع إصرار إسرائيل على المضي في إجراءاتها، دخلت غزة في حرب هي الرابعة في ظرف سنوات معدودة، استمرت 11 يوما. وبغض النظر عن نتائج الحرب الإنسانية المكلفة من شهداء وجرحى ودمار كبير في المنازل والبنية التحتية لغزة، فقد حققت هدفا سياسيا كبيرا لصالح الفلسـطينيين. لقد ربطت الحرب بين أشـكال النضال الفلسـطيني وعلى كامل أراضي "فلسـطين الانتدابية"؛ غزة والضفة والقدس و"إسرائيل". وعلى الصعيد العسكري، بلغت الصواريخ الفلسطينية القدس الغربية، وتل أبيب، ومطار رامون في أقصى الجنوب الإسـرائيلي، وحقل إنتاج الغاز الإسرائيلي شرقي المتوسط، وظلـت المقاومـة قادرة على إطلاق ما بيـن 250 إلى 300 صاروخ يوميًّا حتى نهاية المواجهة، وفي ذلك دليل على أن القوة العسكرية في غزة لا تزال قادرة على النمو والتهديد، رغم الحصار والظروف الصعبة والحروب السابقة.

قيادة إسرائيلية جديدة: أفضت سلسلة الانتخابات الإسرائيلية التي تكررت أربع مرات خلال عامين، إلى تشـكيل حكومة إسـرائيلية جديدة برئاسة نفتالي بينيت فـي يونيو/ حزيران 2021. كما أفضت إلى خـروج بنيامين نتنياهو من الحكم، أثنـاء محاكمته بتهم الفسـاد، وقد لا يتمكن مـن العودة إلى الحكم مرة أخرى بعدما قضى فيه 12 عاما متواصلة تجاهل خلالها الطرف الفلسطيني، ولم ير فيه شـريكا في عملية السـلام التي انتهت في عهده إلى فرض "صفقة القرن". من جهة أخرى، كشفت الانتخابات الإسرائيلية عن استعداد تيار فلسطيني للانخراط في المعادلة الحكومية الإسـرائيلية، فقد شاركت "القائمة العربية الموحدة" في منـح الثقة للحكومة الجديدة التي فـازت بفارق صوت واحد، (60 نائبا مقابل 59)، وهو ما جعل من تلك القائمة التي يرأسها عباس منصور صانعة الملوك. كما أثارت جدلا فلسـطينيا واسعا حول مدى سلامة هذا الخيار، ومدى خدمته لمصالـح الفلسـطينيين ومصلحة قضيتهم. وكانت القائمـة العربية الموحدة قد فازت في الانتخابات الأخيرة خلال مارس/ آذار 2021، بأربعة مقاعد من أصل 120 مقعدا في الكنيست الإسرائيلي.

مؤشرات على المستقبل

لا شك أن تغير المقاربة الأميركية للملف الفلسطيني ولعملية السلام تُعد من أهم المؤشـرات على الاتجاه الذي ستسـلكه هاتان القضيتان، إذ نتيجة لحقبة حكم ترامب، تغيَّر مركز المقاربة "لعملية السـلام"، من "الأرض مقابل السلام" وفق أوسلو، إلى "السلام مقابل السلام" وفق "صفقة القرن". وبمجيء إدارة الرئيس بايدن، أصبحت المقاربة الجديدة خليطًا من المقاربتين، وسـيكون النزاع حول تغليب بعض مكونات إحداها على الأخرى. وسينعكس ذلك تغييرًا في المقاربة الدولية لعملية التسوية، سواء من الأوروبيين أو من بقية الفاعلين الدوليين، وهو ما سيكون محل تجاذب بين كل الأطراف المعنية بعملية السلام. وهناك عوامل ومتغيرات أخرى سـتؤثر على مسـار القضية الفلسطينية ووجهة عملية السلام، يمكن ذكر أهم أربعة منها:

1. حروب غزة والهدنة: حققت حماس نصرا سياسـيا، حيث ربطت في حرب غـزة الأخيرة بين مناطق فلسـطين الانتدابية نضاليا، لكنها دفعت ثمنا إنسـانيا باهظا، حيث تعمل إسرائيل على تجويف هذا النصر بالضغط الاقتصادي وتشديد الشروط مقابل الإعمار، وتسعى لربط تبادل الأسرى بين الطرفين بعملية الإعمار، وهو ما ترفضه حماس. وللخروج من متوالية الحروب هذه، تبدو غزة وإسرائيل مسـتعدتين لبحث هدنة قد تجد فيها مصر فرصة للعب دور يربط بين مطالب الطرفين. ولا يمكن تصور الوصول إلى نتيجة حاسـمة بهذا الخصوص بمعزل عما يجري في المنطقة، سـواء كان تصعيدا أو تهدئة، ومنها على سـبيل المثال الملف النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية.

2. الموقف العربي من فلسـطين والتطبيع مع إسرائيل: لا يزال الموقف العربي السـائد هو التمسك بمبادرة السـلام العربية رغم الاختراقات التي حصلت في هذا الموقف. ولا تزال الدول العربية تلعب أدوارًا تقليدية في سياق تأييد الحق الفلسـطيني ودعمه مع فروق بينها. فقد شـهد العام 2021 التزاما قطريا بدعم غـزة، كمـا لعبت مصر في الحرب الأخيرة دور الوسـيط، وقد تعهد كل واحد منهمـا بتقديـم 500 مليون دولار لإعادة إعمار القطـاع. ولكن "صفقة القرن" فتحت لبعض العرب مسـارًا جديدًا موازيًا لعملية السـلام تحت عنوان "السلام

مقابل السلام" بدلا من "السلام مقابل دولة فلسطينية"، وربطت هذا المسار بما يعتبره أولئك "مصالح عربية". لقد قدمت "الصفقة" لبعض دول الخليج مثل الإمارات والبحرين؛ فرصة "للتعاون" مع إسرائيل في مواجهة تمدد إيران، وللسودان فرصة للتطبيع مع العالم برفعه عن قائمة الإرهاب، وللمغرب اعترافًا أميركيًّا بسيادته على الصحراء. هذه الكتلة، قد تربطها مصالح مشتركة، ليصبح لديها موقف جديد من عملية السلام، أولى سماته تحرير العلاقة مع إسرائيل من عملية السلام الجارية مع الفلسطينيين، وهذه الرؤية قد تتطور أبعد من ذلك وبما لا يتفق مع مطالب القوى الفلسطينية السائدة حتى الآن.

3. الانقسام الفلسطيني: استطاع الفلسطينيون خوض معركة واحدة معا في "هبة القدس وحرب غزة"، ولكن لا يزال الواقع الفلسطيني منقسما على نفسه من جهة، وموزعا بحكم الأمر الواقع والاحتلال إلى ساحات عدة من جهة أخرى. وكلما طال الانقسام الفلسطيني بين الضفة وغزة، ازدادت المخاوف من أن يستقر على وتيرتين: الأولى، الاعتياد الفلسطيني عليه وترتيب البيت الفلسطيني وفقه، بما يعني أنه سيستمر لسنوات وقد يتكرس واقعا دائما. والثانية، استمرار بناء إسرائيل استراتيجياتها على هذا الانقسام بعزل غزة وإخضاع الضفة وقضم ما أمكن منها. ولا تزال القدس عمليا خارج أي تسوية حقيقية، لأن حلها بالنسبة إلى الفلسطينيين مُؤجل وفق اتفاق أوسلو، في حين تصر إسرائيل على أنها عاصمة موحدة لها. أما فلسطينيو 48، فهناك اختلاف وتنازع سياسي يتعزز بينهم بعد الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، لاسيما بين "القائمة العربية الموحدة" التي أصبحت جزءا من الائتلاف الحكومي، و"القائمة العربية المشتركة" المعارضة. وبالتالي، رغم تناقض المصالح الفلسطينية مبدئيا مع إسرائيل، واستمرار سعي الفلسطينيين لتوحيد جهودهم ونضالهم، فإن ثمة خلافات بينهم، وتناقضا في المصالح قد يتعزز في المستقبل.

أما على صعيد الموقف من عملية السلام، فإلى ما قبل صفقة القرن، ينقسم الفلسطينيون بالجملة بين خياري المقاومة المسلحة والتحرير الكامل، حيث حماس وفصائل أخرى، وبين خيار التسوية ومسار السلام وفق اتفاق أوسلو، حيث السلطة وحركة فتح وآخرون. أما الآن، ورغم إجماع الفلسطينيين على رفض "صفقة القرن" ورحيل الإدارة الأميركية الراعية لها، فإن خيارًا فلسطينيًّا

ثالثًا بدأ بالتشـــكل، وســـيكون متماهيًا مع بعض ما بقي من الصفقة. يقوم هذا الخيار على التسليم بفصل مسار التطبيع العربي عن مسار التفاوض الإسرائيلي الفلســـطيني والقبول بفكرة "الســـلام مقابل السلام"، وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج قد لا تصبّ بالضرورة في "مصلحة" القضية الفلسطينية، وذلك للحفاظ على العلاقة مع بعض العرب وعدم خسارتهم.

4. الموقف الإسرائيلي من عملية السلام: قد تبدو الحكومة الإسرائيلية الحالية في الظاهر مكســـبا لصالح "اتفاق أوســـلو"، خاصة أن بعض وزرائها جمعتهم لقاءات برئيس الســـلطة محمود عباس، وتبـــدو العلاقة بين الطرفين واعدة إلى حد ما، قياسا إلى العلاقة مع حكومة نتنياهو السابقة. لكن هذه الحكومة تعلن بوضـــوح رفض الاعتراف بدولة فلســـطينية، وهناك شـــكوك كبيرة حول قدرتها على تحقيق أي تقدم على صعيد عملية الســـلام. فتركيبتها ائتلافية هشـــة، وقد تشكلت في سياق انقسام إسرائيلي حاد حول قضايا عدة، بعضها ليس له علاقة بعملية السلام. وبالنظر إلى أن أكثر ما يجمع الإسرائيليين هو المخاوف الأمنية، وبعضها يتعاظم خارجيا، كالتحدي الإيراني في الإقليم، فإن أولوية هذه الحكومة ستستمر في الســـعي للفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ووضع مسافة آمنة تمنع الفلسطينيين من مهاجمة الإسرائيليين عسكريا وأمنيا، أو النيل منهم سياسيا وحقوقيا.

في الختام، ستبقى قضايا الحل النهائي: اللاجئون وحق العودة، والمستوطنات، والقدس، والدولة والحدود، هي المؤشـــر الحقيقي على عملية الســـلام برمَّتها؛ هـــل هـــي منتظمة وفي الاتجاه الصحيح، أو في انتكاس كما لا تزال حتى الآن، مع فرق أنها نظريا انتكاسات تحت مظلة "أوسلو".

الأزمة السورية

تعزيز شروط التفاوض بانتظار التسوية الإقليمية

شفيق شقير

شـــهدت الأزمة الســـورية بعض التطورات في العام 2021، إلا أنها بشـــكل عام بقيـــت تـــراوح مكانها بين المعادلتين الإقليمية والدولية، اللتين تكرَّســـتا بدرجة أساســـية بين منصتي جنيف (2012) وأستانا (2017)، فضلًا عن بعض مقررات سوتشي (2018) التي كان من أهمها تشكيل اللجنة الدستورية. أما المواجهات العسكرية فقد كانت محدودة نسبيا، أبرزها تشديد قبضة النظام على درعا، وسعي هيئة تحرير الشام لتعزيز هيمنتها على إدلب. ولا يزال المدنيون في إدلب عرضة للاستهداف من طرف قوات النظام حينا، والقوات الروسية حينا آخر. وفي الوقت الذي لا تزال فيه أدوار الفاعلين المحليين تتراجع إلى حدٍّ بعيد، بل تكاد تنعدم، وتتداخـــل خرائط النفوذ بيـــن الفاعلين الإقليميين والدوليين، بادرت دول عربية إلى التطبيع مع نظام الأسد تمهيدا لإعادة تأهيله. وبذلك، تتجاوز الأزمة السورية مطالب الشعب الذي خرج في "ثورة 2011" مطالبًا بالحرية والكرامة والتغيير.

أبرز التطورات

هناك ثلاث مناطق نفوذ أساســـية في ســـوريا: الأولى، المنطقة التي يهيمن عليها النظام وحلفاؤه، ويتداخل فيها النفوذ الروسي مع الإيراني والمليشيات المؤيدة لكل منهم، وهي الأكبر (قرابة ثلثي مســـاحة ســـوريا). والثانية، تلك التي تسيطر عليها المعارضة، وفي القلب منها إدلب تحت سيطرة هيئة تحرير الشام، إضافة إلى القوى المدعومة من تركيا. أما الثالثة، فهي في الشـــمال الســـوري، وتهيمن عليها قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وتتكون في معظمها من الأكراد وتحظى بدعم أميركي. ومع حالة الاســـتقرار النســـبي في هذه المعادلة الميدانية، يمكن رصد ثلاثة تطورات شـــهدتها الأزمة الســـورية خلال العام 2021: الأول على

صعيد علاقات النظام مع دول عربية، والثاني على الصعيد العسكري، والثالث على صعيد التفاوض بين النظام والمعارضة:

أولا: زادت وتيرة إقبال دول عربية على تطبيع العلاقة مع نظام الرئيس بشار الأسد وبمستويات متفاوتة، خاصة بعد زيارة الملك الأردني عبد الله الثاني لواشنطن، في 19 يوليو/ تموز 2021. فقد أعلن في أعقاب تلك الزيارة عن سعيه مع دول عربية أخرى، لعودة سوريا إلى "الحضن العربي". وأعاد الأردن في 29 سبتمبر/ أيلول 2021، فتح معبر "جابر" الحدودي مع سوريا، ولعب دورا أساسيا في إعادة إحياء مشروع خط الغاز العربي عبر سوريا بتنسيق كامل مع النظام، بهدف تزويد لبنان بالغاز، وذلك بعدما حصل من الإدارة الأميركية على موافقة لاستثناء هذا الخط من عقوبات قانون "قيصر". وتعتبر زيارة وزير الخارجية الإماراتي، عبد الله بن زايد، في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، من أهم محطات التطبيع العربي ورفع مستواه مع دمشق. وإلى الآن، لا تزال واشنطن تعلن أنها متمسكة بقانون قيصر وبعدم التطبيع مع النظام، ولكنها لا تعارض تطبيع حلفائها العرب معه، بما يعني أن مسار التطبيع مستمر ولو مع بعض القيود، وهذا يعني أن الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعاني منها دمشق ستستمر، وأن إعادة الإعمار دون تسوية سياسية لا تزال مستبعدة.

ثانيا: على الصعيد العسكري، أعاد النظام في سبتمبر/ أيلول 2021 سيطرته بشكل كامل على محافظة درعا بعد حصار دام أكثر من شهرين، وبذلك أنهى الخصوصية التي كانت تتمتع بها بموجب مصالحة 2018، دون وجود أي موقف إقليمي أو دولي معارض. ومن شأن هذه الخطوة أن تشجع النظام على الاستمرار في الاعتماد على الحلول العسكرية متى سنحت له الفرصة، وستزيد من تصلبه في المسار السياسي، وهو ما قد يعرقل جهود التوصل إلى تسوية عبر التفاوض.

ثالثا: على الصعيد التفاوضي، شهد هذا العام عقد جولتين (الخامسة والسادسة) من مباحثات اللجنة الدستورية، كانت الأولى بين 25 و29 يناير/ كانون الثاني 2021، ونوقشت خلالها المبادئ الأساسية للدستور، ولكنها لم تفض إلى نتيجة. ولم تكن الثانية التي عقدت بين 18 و22 أكتوبر/ تشرين الأول أوفر حظا من سابقتها، فقد شددت فيها المعارضة على مبدأ حياد الجيش والمؤسسات الأمنية،

بينما ركز وفد المجتمع المدني على سيادة القانون، أما النظام فركز على وحدة سوريا واستقلالها وتحرير أراضيها ومحاربة "الإرهاب". هذا الفشل التفاوضي يشي بالجمود الذي يشهده المسار السياسي، لأن مباحثات اللجنة الدستورية هي المسار السياسي الوحيد المتبقي بعد توقف مسار "جنيف" الذي استمر تسع جولات، كان آخرها في 25 يناير/ كانون الثاني 2018، دون التوصل إلى نتائج ملموسة.

هناك تطورات أخرى، لكنها لم تخرج عن الديناميات السابقة التي تشهدها الأزمة السورية. فقد أجرى النظام انتخابات رئاسية منح من خلالها ولاية رابعة لرئيسه، وأكد "انتصاره" على المعارضة، بما يعني بقاء الوضع على ما هو عليه. وقد اتخذ الأسد عددا من القرارات لتحصين موقفه داخل خريطة الفاعلين في نظامه، اللافت فيها إلغاء منصب "المفتي"، فما كان من المعارضة إلا أن عينت مفتيا (الشيخ أسامة الرفاعي)، بعدما رأت في قرار الأسد تتويجا لمسار تغيير ديمغرافي وديني يتكامل مع سياسة التهجير وإعادة هندسة الديمغرافيا السورية، علما بأنه على صعيد عودة اللاجئين (6.6 ملايين) والنازحين (6.7 ملايين) لم يتحقق أي تقدم، بل على العكس، لا يزال النزيف مستمرا سواء على صعيد اللجوء أو النزوح، وإن بمستويات متدنية قياسا مع السنوات السابقة.

وفي إدلب، تواصل هيئة تحرير الشام تعزيز قبضتها على المنطقة، في مواجهة بقية القوى و"الجماعات الجهادية" التي تتصف -حسب الهيئة- بالغلو والتكفير وتضم أجانب. فبعدما أنهت أمنيًّا حالة "حراس الدين" خلال السنوات الماضية، وهي الجماعة المرتبطة بتنظيم القاعدة، أجبرت الهيئة جماعة "جند الله" بالجلاء عن جبل التركمان على إثر مواجهة عسكرية، كما أجبرت جماعة "جنود الشام" على عقد تسوية معها، انتهت بخروجها من ريف اللاذقية. إن استكمال هيئة تحرير الشام سيطرتها على إدلب، عسكريا وأمنيا، ومن ثم ضبطها إداريا عبر "حكومة الإنقاذ"، سيوفر لها فرصة لتحظى باعتراف واقعي -على الأقل- من بعض الدول المعنية بالأزمة السورية، وهو ما يعطيها فرصة لأن تكون فاعلا مؤثرا في أي تسوية مقبلة.

اتجاهات المستقبل

يعد التطبيع العربي مع الرئيس بشـــار الأسد مؤشرا على احتمال تكريس سلطته تمهيدا لإعادة تأهيل النظام ليعود إلى المجتمع الدولي، لا إلى "الحضن العربي" فحســـب. في المقابل، تشـــكّك الأعداد الكبيرة من الضحايا السوريين من قتلى (الموثـــق منهم نحو نصف مليون) وجرحـــى ومفقودين ولاجئين ونازحين، في إمكانية نجاح هذه الخطوة على المدى القريب، خاصة أن الولايات المتحدة لا تزال تؤكد أن الرئيس الأســـد "مســـتبد" ولن تطبّع معه، ولن تتخلى عن "قانون قيصر". وبين هذين الاتجاهين، يتصاعد الحديث عن سعي "المطبعين" للتمييز بين النظام الســـوري والمليشـــيات "الشـــيعية"، بهدف إخراج إيران من المعادلة الســـورية عســـكريا على الأقل، أو ضرورة الحفاظ على تماسك النظام من أجل وحدة ســـوريا، بغض النظر عن مصير رأس النظام. وفي خضم هذه التطورات، تخشى قوات "قسد" احتمال انسحاب القوات الأميركية من سوريا على تواضع حجمها، لاسيما بعد انسحابها المثير للجدل من أفغانستان. كما أن تركيا معنية بأمنها القومي ولو تطلّب الأمر المزيد من العمليات العسكرية.

عموما، هناك أربعة عوامل تؤثر في مســـار الأزمة السورية وستحدد وجهتها في المستقبل، إما نحو بقاء الوضع على ما هو عليه، أو مزيد من التدهور، أو التوجه نحو تسوية ما:

أولا: الظروف الإقليمية والدولية: هناك موقف معلن لدى كل الأطراف المعنية بالشـــأن السوري، مفاده أن الحل لن يكون إلا سياسيًّا في نهاية المطاف. ولكن هذا الموقف يتطلب توافقًا روســـيًّا-أميركيًّا ليجد طريقه إلى التحقيق، فينعكس تلقائيًّـــا على توازنات القوى الإقليمية والمحلية المتدخلة في الأزمة الســـورية. ولكن الخلافات المســـتمرة بين هذين القطبين ســـتجعل السبيل إلى ذلك صعبة جدًّا. ومن الواضح أن هناك ملفات على صلة بالقضية السورية، وهي أيضا جزء من أزمات الإقليم، تسهم في تعقيد الحل السياسي. مثال ذلك؛ الاتفاق النووي الإيراني وما يتعلق به من نفوذ طهران الإقليمي وصواريخها الباليســـتية، وخشية إسرائيل من استقرار النفوذ الإيراني في سوريا. وهناك أيضا الخشية العربية من الفراغ الذي قد يحدثه تبدل السياســـة الأميركية وتراجع منطقة الشـــرق الأوسط

على ســلم أولوياتها. هذا إلى جانب الصراع العربي-الإسرائيلي، والاكتشافات الجديدة لمصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا: إعادة تشكيل قوى المعارضة والنظام: رغم أن الجمود السياسي هو السائد، فإن المواجهات والتصعيد العسكري بين مختلف الأطراف ستستمر من حين إلى آخر، لأن الجميع يدرك أن السبيل إلى تسوية جادة لن تكون ممكنة دون أوراق تفاوضية، تصاحبها عملية تأهيل تســمح بالقبول المتبادل بالأطراف المتفاوضة. وهذه المتطلبات تفتح الباب أمام القوى الخارجية التي تملك زمام المبادرة في الداخل، لممارسة الضغوط على الأطراف المحلية التي ترعاها أو تتحالف معها، من أجل الوصول إلى تلك الطاولة بما يتلاءم مع النتائج المرتقبة. فهيئة تحرير الشــام و"قسد" على ســبيل المثال، معرضتان كلتاهما لمواجهة بعض الضغوط لدفعهما إلى الاستجابة لما ستفرضه طاولة التفاوض من شروط. وكذلك الأمر بالنســبة إلى منصات المعارضة السياســية، فقد يعاد تشــكيلها، وقد تنشأ على أنقاضها أو إلى جانبها منصات جديدة.

ثالثا: المسار التفاوضي: إن السلال الأربع التي جاءت نتيجة مفاوضات جنيف (4) يوم 3 مارس/آذار 2017 وما تشمله من قضايا، يمكن اعتمادها كأحد أهم المؤشــرات على الاتجاه الذي ستســلكه الأزمة السورية في مسارها التفاوضي المســتقبلي. وهذه الســلال هي: الحكم غير الطائفي، والدستور، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب. ويمكن ربط كثير من التطورات التي تشهدها الأزمة السورية بهذه الســلال، من ذلك مثلا مضمون اجتماعات اللجنة الدســتورية، والبحث المتكرر في مصير الأسد، والوجود العسكري الأجنبي بدعوى محاربة الإرهاب.

رابعــا: التحولات المجتمعية والموقف الشــعبي: وهــو عامل على درجة عالية من الأهمية بحيث لا يمكن تجاهله، فالأزمة الســورية كانت ثورة في الأساس، ولا تخلو المناطق الســورية كافة من التذمر أو الاحتجاج، وقد أظهرت بعض المناطق تغييرا في مطالبها وأولوياتها. فالمناطق الخاضعة للنظام تعاني اقتصاديا وأمنيا وتخشى تغييرا ديمغرافيا، تماما كسواها من مناطق المعارضة. كما أن نشاط المجتمــع المدنــي وتجارب الإدارات المحلية في المناطق التي تســيطر عليها المعارضة، بدأت تولّد مطالب جديدة أكثر تفصيلاً، خاصة مع طول أمد الأزمة وغياب أفق قريب للحل.

خاتمة

إن تعزيز النظام قبضته على درعا، وتشديد هيئة تحرير الشام قبضتها على إدلب، وحرص تركيا على الحد من نفوذ قوى كردية "محسوبة على انفصاليين"، إضافة إلـى تجدد الحراك، وإن كان لا يـزال في مراحله الأولى، لدفع المعارضة إلى التوحد على مطالب مشـتركة، كلها تؤشـر على أن القوى الإقليمية تعمل على تأهيل أطراف الأزمة السـورية للتفـاوض. ويبقى ملفا الإعمار وعودة اللاجئين والنازحيـن، وما يتصـل بهما من توفير الأمن والتعافي الاقتصادي، مؤشـرات هامة على تقدم التسـوية السـورية، وعلى أي مفاوضات جدية. وهي مرحلة قد تصبح أقرب إذا تقدمت المفاوضات الإقليمية، سواء على صعيد الملف النووي الإيراني، أو على صعيد رسـم حدود الاشـتباك الإيراني الإسـرائيلي، أو إعادة ترتيـب العلاقات العربية الإيرانية. أما في الوقت الراهن، فلا تزال المفاوضات حبيسة اللجنة الدستورية، وقد انكفأت عن سلال جنيف، بما يعني أن أي انتكاسة إقليمية ستعيد الأزمة إلى جمودها الأول، وربما إلى بعض فصول الصراع السابقة.

لبنان وإعادة ترسيم حدود الطوائف والقوى

شفيق شقير

أثبت عام 2021 أن الهياكل الرسمية في لبنان تترنح، وأن الدولة أصبحت عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية. فلبنان دولة هشة أقرب إلى الفشل، وقد حلّ خلال العام 2021 بالمركز 34 بين الدول الأكثر هشاشة في العالم، من أصل 179 دولة، وهذا الاتجاه في انحدار مستمر. وصل لبنان إلى هذا الوضع لأسباب عدة، أبرزها الأزمة الاقتصادية المستمرة منذ العام 2019. وقد رجح البنك الدولي أن تكون الأزمة اللبنانية إحدى أشد عشر أزمات، وربما إحدى أخطر ثلاثٍ على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر. من أسباب ذلك أيضا، الخلافات السياسية المستفحلة بين الأطراف اللبنانية الداخلية، بوجهيها الطائفي والسياسي العابر للطوائف. ومنها أيضا التدخل الخارجي، لاسيما في شكله الإيراني الذي يلقى معارضة عربية ودولية متزايدة. وقد فتح هذا الأخير الباب أمام المزيد من التدخل الدولي، سواء لمنع البلد من الانهيار الكامل، أو لإعادة توجيه مساره السياسي وما يعنيه ذلك من تعقيدات تضاف إلى ما سبق.

الانقسام اللبناني: يمكن التمييز بين الخلافات اللبنانية الداخلية على مستويين: الأول، يتعلق بالانقسام الطائفي بين المسلمين والمسيحيين، وغالبا ما يحضر هذا الانقسام عند أي تسوية مزمعة، ولو كانت ذات أسباب سياسية وعابرة للطوائف. وقد تجلى هذا الخلاف في الموقف من القاضي طارق البيطار، المحقق العدلي في قضية انفجار المرفأ يوم 4 أغسطس/آب 2020، حيث غلب على المسلمين المطالبة بعزله، في حين غلب على المسيحيين استبقاؤه. ظهر ذلك أيضا في حادثة الطيونة يوم 14 أكتوبر/تشرين الأول 2021، حيث وقعت مواجهات بين مناطق حاضنة للثنائي حزب الله وحركة أمل، ومناطق مسيحية في سياق مظاهرة مطالبة بعزل المحقق البيطار. وفي السياق ذاته، وتحت عنوان الموازنة بين المسيحيين والمسلمين في السلطة، يسعى تيار رئيس الجمهورية، ميشال عون، نحو تعزيز صلاحيات الرئيس بالممارسة، ويدعو إلى تصحيحها في فهم

الدستور. وقد يطالب بعض أنصاره ومنتسبيه بتعديله، إن سمحت لهم الظروف. واستبطن الخلاف الطائفي في ثناياه خلال العقد الأخير، تمييزا مذهبيا إلى حد بعيد، حيث بات يؤطر ما يوصف "بفائض القوة" لحزب الله في لبنان من قبل بعض الخصوم، ويوصف بأنه غلبة طائفية أو مذهبية "بالسلاح" من قبل الشيعة في لبنان على سواهم. أما بخصوص السنة، فإن بعض القادة والوجهاء، خاصة بعد اعتذار زعيم تيار المستقبل، سعد الحريري، عن عدم تشكيله الحكومة في يوليو/تموز 2021، يحذرون من تمادي الفراغ السياسي في طائفتهم بعد ضعف تمثيل "تيار المستقبل" لها، وانكفاء الحريري سياسيا بسبب تراجع الدعم السعودي له، مع العلم بأنهم اعتادوا في العقد الأخير على الشكوى من تراجع وزن الطائفة السياسي في النظام اللبناني.
الثاني، الانقسام السياسي بين مختلف الفرقاء، وقد كان سابقا بين قوى 8 آذار و14 آذار، ويدور حول قضايا محلية لبنانية. ولكن في الوقت الراهن، يتقدم الاشتباك الإقليمي ودور حزب الله فيه وانعكاساته اللبنانية على معظم الخلافات الأخرى. برز ذلك خاصة بعد الموقف السعودي من لبنان، والذي اتجه نحو مقاطعة بيروت، بعدما رأى في تصريحات وزير الإعلام، جورج قرداحي، بشأن الحرب في اليمن، أحد المؤشرات على "هيمنة حزب الله على لبنان"، فضلا عن دوره العسكري خارج الحدود، وبوجه خاص في حرب اليمن. وقد لقي الموقف السعودي تفهما نسبيا من بعض الدول الخليجية والعربية، فصعّدت إلى جانب الرياض ضد لبنان دبلوماسيا، مثل الإمارات والكويت والبحرين. وقد ترك ذلك الموقف تأثيرات واسعة على لبنان على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. نتيجة لذلك، أخذت أولوية مواجهة حزب الله، بوصفه امتدادًا لهيمنة إيرانية على لبنان ومؤسساته، تتقدم على ما عداها من القضايا الداخلية، سواء من قبل بعض مكونات المجتمع المدني، أو من قوى 14 آذار سابقا، وعلى رأسها القوات اللبنانية أو من يشبهها من القوى المسيحية، وتيار المستقبل أو من يشبهه من القوى السنية.

المطالب الدولية

تركزت الجهود الدولية إزاء الأزمة اللبنانية على المبادرة الفرنسية خصوصا، ضمن أربعة مسارات سياسية واقتصادية:

أولا: تشـــكيل حكومـــة جديدة من التكنوقـــراط لتكون بعيدة نســـبيا عن طبقة الأحزاب الحاكمة، إذ اعتُبرت حكومة الرئيس حســـان دياب، التي استقالت في 10 أغسطس/ آب 2020 بعد انفجار المرفأ، تابعة لحزب الله ومحوره. وبالفعل، تشكلت حكومة الرئيس ميقاتي في 20 سبتمبر/ أيلول 2021 من وزراء تكنوقراط غير منتمين تنظيميا لتلك الأحزاب رغم قربهم منها سياسيا، وقد أثار ذلك شكوكا حول قدرتها على الاســـتمرار والإنجاز. وكان تحقيق المرفأ أول اختبار حقيقي للحكومة، فقد اســـتدعى المحقق رئيس الوزراء ووزراء آخرين كمدعى عليهم، الأمر الذي زاد من تعقيد الأزمة القائمة. ثم جاءت أحداث الطيونة، ومن بعدها تصريحات قرداحي لتتعطل الحكومة بمساريها، الداخلي والخارجي.

ثانيا: تســـهيل اتفاق الحكومة الجديدة مع صندوق النقد الدولي على مجموعة من الإصلاحات الضرورية لتلقي أي مساعدة بهذا الخصوص، ولاستعادة الثقة في المالية اللبنانية بما يمهد الطريق أمام انفتاح اقتصادي عربي ودولي أوسع مع لبنان الرســـمي. ولكن هذه الإجراءات لم تجد طريقها إلى التنفيذ بسبب تعطل الحكومة، ولوجود عقبات تضعها القوى السياسية أمام تنفيذها. فهذه الإجراءات قاســـية، ولن تكون مفيدة لها بين يدي الانتخابات التشـــريعية القادمة، فضلا عن أن حزب الله يتحفظ على أي اتفاق لا يحقق ما يعتبرها "مصلحة لبنان"، وينظر بعين الريبة إلى أي اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

ثالثا: الانتخابات العامة التي ستجرى خلال العام 2022، وقد حُدد لها موعدان، والتي تشـــكل أحد أســـباب الضغط الدولي. فالانتخابات النيابية تحديدا، والتي ســـتجرى في ربيـــع 2022، على درجـــة بالغة من الأهمية، لأنها إحدى ســـبل تغيير طبقة الأحزاب السياســـية أو بعض وجوهها. فهناك تبدل في أوزان بعض القـــوى سياســـيا أو طائفيا، ويمكـــن أن تبرز قوى جديدة في هذا الاســـتحقاق بســـبب التطورات التي شـــهدها لبنان في السنتين الأخيرتين، بفعل ثورة أكتوبر، والانهيـــار المالي، والتدهور الاقتصادي المســـتمر. من جهة أخرى، بلغ بعض "زعماء الطوائف" ســـنا متقدمة قد تدفعهم إلى إفســـاح المجال لأجيال جديدة تحل محلهم.

ولا تقلّ الانتخابات الرئاســـية أهمية، فهي التي ســـتحدد الصورة التي ســـيكون عليها لبنان وتوجهاته الخارجية. فالرئيس الحالي، ميشال عون، رجّح كفة قوى

8 آذار في مؤسســات الدولة وفي النظام السياسي. وبمعنى آخر، لقد عزز نفوذ إيران في لبنان، بحسب تعبير دول عربية تخلت عن لبنان، على رأسها السعودية والإمــارات. وقد يعيد انتخاب رئيس جديد بعض التــوازن إلى الدولة اللبنانية وتموضعها الإقليمي، ويفتح آفاق تسوية لبنانية جديدة.

رابعا: ترسيم الحدود البحرية وضبط المعابر، وهو محور ينشط عليه الأميركيون بشــكل خاص، ويتوسطون فيه، إلى جانب الأمم المتحدة، بين لبنان وإسرائيل. ولكن المفاوضات في هذا الشأن توقفت بعد الجلسة الخامسة التي عقدت في يونيو/ حزيران 2021. فقد أرجأ لبنان عقد جلسة سادسة رفضا لحصر التفاوض على "مســاحة الـ860 كيلومترا مربعا" كما تشــترط إسرائيل، بينما يرى لبنان أن المســاحة المتنازع عليها تمتد على 2290 كيلومترا مربعا. وبيروت بحاجة إلى إنهــاء هــذا الملف للتنقيب عن الغاز، بما يســاعدها علــى الخروج من الأزمة الاقتصادية. أما ضبط الحدود، وإن كان سبب تقدمه راهنًا هو الأزمة الاقتصادية ورفــع الصوت لمنع التهريب عبر الحدود مع ســوريا، فإنه بالإضافة إلى ملف الترســيم، يساهم عمليا في ترســيم حدود عمل حزب الله، لينكفئ عن تمدده العسكري واللوجستي خارج الأراضي اللبنانية.

بعبارة أخرى، إن هذه الإجراءات في جوهرها ضرورية لتحييد لبنان عن الصراع الإقليمي، وتغيير تموضعه ضمن المعادلات القائمة، ومســاعدته على النهوض الاقتصــادي بدرجة أولى. كما أنها تفتح البــاب للبحث في هدنة أو تفاهم ما، على جانبي الحدود الإسرائيلية اللبنانية، التي لا تزال تحت رعاية القرار الأممي رقــم 1701، الذي "يدعو إلى وقــف الأعمال العدوانية في لبنان"، لكنه لم ينه الحرب، لأن أسباب تجددها متوفرة دائما.

اتجاهات المستقبل

كان يُفتــرض أن يدخــل لبنــان العام 2022 بحكومة جديــدة تنهض بوظيفتين أساســيتين: وقف الانهيار الاقتصادي، وإجراء الانتخابات التشريعية، وأن تمهّد الطريق أمام تحول لبناني واسع، قد يساعد البلاد على تجنب صراعات المنطقة. كان ذلك ممكنا لو تطابق توقيت هذه الاستحقاقات مع ساعة التفاوض الإقليمية، خاصة الأميركية الإيرانية. إلا أن أزمات العام 2021 نفسها آخذة في التمدد، ولا

تزال عناوينها هي نفسها، في الاقتصاد والسياسة، وهي نفسها ستحدد اتجاهات المستقبل في لبنان، ويمكن رصدها في النقاط الأربع التالية:

أولا: أصبحت المطالب الدولية مقياسا ومعيارا لأي مقاربة خارجية للأزمة اللبنانية، سواء في شقها الاقتصادي المتمثل في الإصلاحات والعلاقة مع صندوق النقد الدولي كمدخل لأي تعامل مالي واقتصادي مع لبنان، أو في شقها السياسي المتعلق بالإيفاء بالمواعيد الانتخابية (التشريعية والرئاسية)، وتعزيز سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها بعد تحديدها. وستحدد كيفية تعامل لبنان مع هذه المطالب الموقفين الإقليمي والدولي منها، لاسيما أن هذه المطالب تعتبر مدخلا لتغيير أوزان القوى السياسية، أو لإحداث تغيير في طبقة الأحزاب الحاكمة لمصلحة القوى المستقلة. فالتوقعات تشير إلى تغيير في التمثيلين المسيحي والسني في أي انتخابات مقبلة، وإلى تقدم نسبي لقوى المجتمع المدني والقوى المستقلة عموما.

ثانيا: على صعيد البعد الإقليمي للأزمة، هناك ترابط قوي بين استمرار الأزمة اللبنانية محليا والأزمات الإقليمية، وقد يحدد هذا الترابط مسار التسوية في لبنان. فأي اتفاق بين واشنطن وطهران بخصوص الملف النووي، على سبيل المثال، سينعكس إيجابا على الشأن اللبناني والظروف الإقليمية المحيطة به. كذلك، إذا ما وصل الحوار السعودي الإيراني إلى تسوية ما، فإن احتمالات التعافي الاقتصادي والسياسي اللبناني ستتعزز. أما الخيار الآخر فهو أن ينجح السعي الفرنسي إلى تحييد لبنان عن أزمات الإقليم بموافقة إقليمية ودعم دولي. وإلى ذلك الحين، تظل هذه المسارات الثلاثة تشكل تحديا أمام أي تسوية قادمة.

ثالثا: لا تزال كل القوى السياسية والطائفية في لبنان متمسكة باتفاق الطائف حتى الآن، إلا أن عمق وطول الأزمة الراهنة سيحدد مدى إمكانية البقاء على هذا الموقف أو الاضطرار إلى تعديله. فإذا ما امتدت الأزمة أكثر، فمن المرجح أن يتداعى أطراف هذا الاتفاق إلى استبداله بآخر وفقا لظروف أكثر تعقيدا. وقد تنعكس الخلافات السياسية على طبيعة الاتفاق نفسه، فمع استمرار الأزمة السياسية وما تعكسه من نزاع إقليمي ومذهبي حاد، قد تصبح فكرة المُثالثة بين السنة والشيعة والمسيحيين جزءا من سيناريوهات الحل. فإذا حصل هذا التغيير، ستحل المثالثة محل المناصفة بين المسلمين والمسيحيين كما هي في

اتفـــاق الطائف، وذلك رغم نفي الأطراف وجود مثل هذا الطرح راهنا، وإعلان رفضهم له من حيث المبدأ.

خاتمة

يبدو الانهيار المالي كأحد أهم العوامل التي ستقرر مستقبل لبنان واتجاهه، وهو ما يضغط على الأطراف المحلية لتخفض من توقعاتها وتعيد النظر في تطلعاتها المتناقضة. ولكن، في الوقت نفســه، لا تزال عوامل التأزيم تطغى على عوامل التهدئة، ولا يمكن استعادة الاستقرار وإطلاق أي مسار لتفاهم لبناني جديد دون توافق إقليمي ورعاية دولية. فإنقاذ لبنان أو تحييده، لا يمكن أن ينجح دون إعادة التوازن بين الطوائف وفق الصيغة اللبنانية التاريخية، أي المناصفة بين المسلمين والمســيحيين. وما تطرحه بعض الأطراف اللبنانية أو الإقليمية من إمكانية تغيير تلك التوازنات تغييرا جوهريا، يظل مجرد أفكار وأطروحات تؤجج النزاع أكثر مما تحقق التهدئة.

مصر.. عاصمة إدارية جديدة
وحلول غير حاسمة بشأن سد النهضة

لقاء مكي

انقســـمت تطورات العام 2021 في مصر بين أحداث شـــكلت استمرارا للأعوام الماضية، وأخرى مســـتجدة، تتعلق بمقاربات سياســـية مختلفة اتخذتها القاهرة تجاه عدد من القضايا الخارجية. كما شهدت البلاد أحداثا أخرى محلية، جاءت صادمة على شكل كوارث تسببت في خسائر بشرية فادحة.

حوادث وضحايا

خلال العام 2021، عرفت مصر حوادث كارثية تسببت في مقتل وإصابة العشرات من المواطنين. جرت معظم الحوادث خلال شهر مارس/ آذار، وكان أولها حريقا في مصنع ملابس بالقاهرة أسفر عن مقتل 20 شخصا وإصابة آخرين، تلاه حادث تصادم قطارين بمحافظة سوهاج وسط البلاد تسبب في مقتل 19 شخصا وإصابة العشرات. وبعدها بيوم واحد، انهار مبنى سكني في القاهرة وخلف 32 ضحية. وفي أواســـط أبريل/ نيســـان تســـبب حادث قطار آخر بمحافظة القليوبية شمال القاهـــرة، في مقتل وإصابة عشـــرات آخرين. وحدثت هـــذه الكوارث المتتالية خلال وقت قصير، وأثارت جدلا واســـعا حول إجراءات الأمن والســـلامة في المباني ووســـائل النقل العام، وحالات التقصير والإهمال البشـــري المتسببة في تلك الحوادث.

رفع حالة الطوارئ وتشديد الإجراءات الزجرية

في 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، قرر الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، إلغـــاء حالة الطـــوارئ التي فُرضت عام 2017 بعد تفجيرات اســـتهدفت بعض الكنائـــس. وبرّر الرئيس السيســـي قراره في صفحته على الفيســـبوك بالقول إن

"مصر باتت بفضل شــعبها العظيم ورجالها الأوفياء واحة للأمن والاستقرار في المنطقة". وبعد بضعة أيام من هذا القرار، أصدر البرلمان المصري مجموعة من القوانين الزجرية تتضمن إجراءات عقابية مشددة، وتعديلات في قوانين مكافحة الإرهاب، تمنح الجيش والشــرطة صلاحيات كبيرة، وتســمح إلى جانب ذلك، بمحاكمة المدنيين أمام محاكم عســكرية. وتم تبرير هذه القرارات بأنها تهدف إلى حماية المنشآت العامة، في حين قال معارضوها إنها "تكبّل حرية الأفراد".

أزمة سد النهضة

سيطرت أزمة سد النهضة على جانب مهم من جهود القاهرة ونشاطها السياسي والإعلامي خلال العام 2021. وفي هذا الســياق، لجأت مصر والســودان إلى مجلس الأمن الذي عقد يوم 8 يوليو/ تموز جلسة لمناقشة مشروع قرار تقدمت به تونس. لكن الجلسة انتهت دون مناقشة المشروع أو التصويت عليه، واكتفى المجلس بإحالة الموضوع إلى الاتحاد الإفريقي. وفي الشــهر نفســه، شــرعت إثيوبيا في عملية الملء الثاني للسد، مما أثار غضب مصر والسودان رغم عدم تأثيــره على منســوب المياه لدى كل منهما. وفي ســبتمبر/ أيلول، أكد الرئيس السيســي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الفشــل في الوصول إلى اتفاق مع إثيوبيا يمثل تهديدا خطيرا لأمن المنطقة واســتقرارها. وكان وزير الخارجية المصري سامح شكري، قد صرح قبل ذلك في يونيو/ حزيران، لقناة "الجزيرة" أثناء وجوده في الدوحة، بأن جميع الخيارات مطروحة للتعامل مع أزمة السد، وأن مصر والسودان لديهما القدرات للدفاع عن مصالحهما. ولكن العام انقضى دون تحقيق أي تقدم في هذا الملف، كما كانت تؤمّل السلطات المصرية. وقد يكــون للتطورات الميدانية داخل إثيوبيــا، والمعارك التي تخوضها حكومة آبي أحمد مع جبهة تحرير "تيغراي" في مناطق متفرقة من البلاد، تأثير مباشــر على ملف السد ومستقبله.

غلق قناة السويس

تســبب جنــوح ناقلة الحاويــات "إيفر غرين"، وانحرافها عن مســارها في قناة الســويس بتاريخ 23 مارس/ آذار 2021، في إغلاق القناة بشــكل تام لعدة أيام.

وكانت تلك الحادثة من المرات النادرة التي تُغلق فيها قناة السويس منذ حفرها عام 1869. وكان من آثار جنوح تلك الناقلة العملاقة، التي تعد من بين أكبر سفن النقل في العالم، وتزيد حمولتها عن 200 ألف طن، تعطيل حركة الملاحة في القناة بالاتجاهين، الأمر الذي عطل معظم حركة التجارة العالمية، وأعاق شحنات تقدر قيمتها بما يقارب 10 مليارات دولار يوميا بين آسيا وأوروبا. أما مصر فقُدّرت خسائرها من إغلاق القناة بما بين 12 و15 مليون دولار. واستمر إغلاق القناة ستة أيام قبل النجاح، بتضافر جهود محلية ودولية، في تحريك السفينة وإعادتها إلى مسارها. وعلى إثر الحادثة، احتجزت مصر السفينة وطالبت بتعويضات قدرها 900 مليون دولار. ويتضمن مبلغ التعويض قيمة ما تسببت فيه الناقلة الجانحة من خسائر لهيئة القناة، فضلا عن جهود التعويم وعملية الصيانة، وذلك بموجب حكم قضائي أصدرته محكمة الإسماعيلية الاقتصادية. واستمر احتجاز السفينة أكثر من ثلاثة أشهر، قبل أن يتم السماح لها بالإبحار مجددا بعد الاتفاق مع الشركة المالكة على مبلغ تعويضات لم يُعلن عن قيمته.

عاصمة إدارية جديدة

شرعت مصر مع نهاية العام 2021 في نقل مؤسساتها الحكومية إلى العاصمة الإدارية الجديدة للبلاد، التي بنيت في منطقة تبعد نحو 60 كلم شرقي القاهرة. وتبلغ المساحة الكلية للعاصمة الإدارية الجديدة 170 ألف فدان، وكانت الحكومة قد أعلنت عن انطلاق هذا المشروع في العام 2015، بينما بلغت تكاليف مرحلته الأولى نحو 25 مليار دولار. وحسب البيانات الحكومية، فإن أهمية العاصمة الجديدة لا تنحصر في كونها مكانا بديلا للمصالح الحكومية والإدارية القائمة، بل في كونها مدينة إدارية واقتصادية متكاملة تستجيب لمقتضيات العصر ومتغيراته. إضافة إلى ذلك، فإن هذه المنطقة ستجلب الاستثمار إلى البلاد، وتربط بين القاهرة والسويس، وتخلق نحو مليوني فرصة عمل.

تنقسم العاصمة الإدارية الجديدة بين حي حكومي وحي للمال والأعمال، إلى جانب الحي الدبلوماسي والحي السكني، وتوصف بأنها مدينة ذكية بالكامل. ومن المتوقع أن تستوعب المرحلة الأولى منها حوالي 6.5 ملايين مواطن، لينمو عدد سكانها بعد ذلك إلى 18 مليونا في العام 2030، وصولا إلى 40 مليونا

بحلول العام 2050. ورغم تأكيد الحكومة المتكرر على أهمية هذا المشـروع، فإن هناك انتقادات وُجهت له بسـبب تكاليفه الضخمة التي يمكن أن تصل إلى 45 مليار دولار. ولا شك أن تلك المبالغ ستؤثر على الاقتصاد المصري، خاصة على المدى القريب. وتذهب بعض الآراء إلى أن التركيز على هذا المشروع كان على حساب تنمية وتطوير مدن مصرية أخرى، منها العاصمة القاهرة.

قطر وتركيا

خلال العام 2021 بدأت مصر بتطوير مقارباتها السياسية في علاقاتها مع كل من قطر وتركيا، ومن المتوقع أن يؤثر ذلك على مجمل العلاقات وحالة الاستقطاب في المنطقة، لاسيما في ملفات تشتبك فيها مصالح القاهرة مع هاتين الدولتين. فقد أعادت مصر علاقاتها مع قطر، بعدما قطعتها إلى جانب كل من السـعودية والإمارات والبحرين منتصف العام 2017، فيما عرف بالأزمة الخليجية. وتمثلت الخطوة المصرية في فتح المجال الجوي واسـتئناف الرحلات الجوية مع قطر لأول مرة منذ بدء الأزمة. وقد جاءت تلك الخطوة بعد نحو أسبوعين من بيان قمة "العُلا" في السـعودية التي شـهدت انتهاء الأزمة الخليجية رسميا، وفتحت المجـال للعديد من إجـراءات التقارب بين البلدين. فقـد أعقبت نهاية الأزمة الخليجيـة زيارات متبادلة بين البلدين على مسـتوى وزيـري الخارجية، تلاها اجتماع بين أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، جرى على هامش قمة "التعاون والشراكة" في بغداد نهاية أغسطس/ آب 2021. وكانت السـلطات المصرية قد أطلقت في فبراير/ شباط سراح الصحفي بقناة الجزيرة محمود حسين، بعد خمس سنوات قضاها في السجن دون محاكمة. وعلى صعيد العلاقات المصرية التركية، شهد العام 2021 بعض التحسن، بعدما كانت علاقات البلدين قد تدهورت بشدة منذ العام 2013. وقد شملت خطوات التقارب زيارات متبادلة لوفود سياسـية وأمنية، أسـفر عنها تخفيض ملحوظ في حالـة التوتر بين الجانبيـن. لكن بعض ملفات الخلاف ما زالت عالقة، ويتوقع أن يشـهد العام 2022 تقدما ملحوظا في حسـمها، يقطع شـوطا آخر في عودة العلاقات إلى طبيعتها.

مصر وتطورات الساحة الليبية

تقليديا، تعتبر مصر ليبيا جزءا من أمنها القومي، ولذلك ظلت منشغلة بالصراع الليبي منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في العام 2011، وكانت من بين أكثر الدول انخراطا فيه. وانحازت مصر في سياساتها الليبية إلى قيادات الشرق في بنغازي، التي استقرت لعدة سنوات لصالح اللواء المتقاعد خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب في طبرق، عقيلة صالح. يمكن بالطبع، أن نتفهّم أهمية التواصل الجغرافي عبر الحدود الطويلة المشتركة مع الشرق الليبي بوصفه أحد أسباب التركيز المصري على هذا الجزء من المعادلة الليبية، لكن هذه المقاربة التي جعلت مصر طرفا في الصراع الليبي الداخلي تسببت أيضا في تكريس الانقسام في البلاد.

ولكن، بعد تغير المعادلة الميدانية وهزيمة قوات اللواء حفتر وداعميه، غيّرت القاهرة من مقاربتها في التعامل مع الملف الليبي. وفي فبراير/ شباط 2021 استقبل الرئيس السيسي في القاهرة رئيس الوزراء الجديد، عبد الحميد الدبيبة، بعد أقل من أسبوعين على اختياره لهذا المنصب ضمن ملتقى الحوار الليبي في جنيف. وكان للزيارة أهمية خاصة، لأن الدبيبة بالأساس، يمثل طرابلس العاصمة والغرب الليبي الذي كان أقل تواصلا مع مصر، وفي الوقت ذاته، طرفا في حالة الاستقطاب معها. وفي سبتمبر/ أيلول، عاد الدبيبة لزيارة مصر، حيث جرى توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلدين. وكانت مصر قد بدأت منذ نهاية العام 2020 بإرسال وفود أمنية وسياسية إلى طرابلس، وفي مايو/ أيار 2021، افتتحت سفارتها في العاصمة الليبية، في مؤشر على هذا التغيير الكبير في سياستها تجاه جارتها ليبيا.

في سياق الانخراط المصري في المعادلة الليبية الجديدة، تصر القاهرة على خروج كافة القوات الأجنبية كضرورة لحل الأزمة، رغم أن هناك من يوجه اتهامات إلى مصر ذاتها بالاستمرار في التدخل في الشؤون الليبية. صحيح، ليست هناك مؤشرات علنية على وجود عسكري مصري في ليبيا، ولكن مجلس الشعب المصري وافق في يوليو/ تموز 2020 على قيام جيش بلاده "بمهام قتالية" في الخارج. وحينها، اعتُبرت تلك الموافقة مؤشرا على نية القاهرة التدخل في ليبيا.

المنطقة المغاربية.. مسارات متعرجة وتحولات منتظرة

سيدي أحمد ولد الأمير

شهدت منطقة شمال إفريقيا في العام 2021 بعض التوترات بفعل الأزمات التي مر بها كل بلد بدرجات متفاوتة، منها ما هو مستجد، ومنها ما تعود أسبابه لسنوات. وقد ظلت تلك الأزمات تتأرجح بين ما هو داخلي صرف، وما هو ثنائي، بالإضافة إلى ما هو مرتبط بالسياق الإقليمي والدولي. وعلى رأس تلك التوترات؛ أزمة العلاقة بين المغرب والجزائر، التي عرفت منعرجا خطيرا بعد أن دخلت عليها عناصر توتير مستجدة.

ما زالت أزمة الصحراء تمثل إحدى القضايا الشائكة المعلقة بين المغرب والجزائر، وتحول دون تحقيق الاندماج المغاربي. وبعد أحداث منطقة الكركرات، واعتراف الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، وتطبيع المغرب علاقاته مع إسرائيل، بدأت حلقة جديدة من التصعيد والتصعيد المتبادل، وصلت حدّ القطيعة التامة من جانب الجزائر. ورغم أن الأزمة انتقلت فقط إلى المواجهة الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية، والتنافس حول التسلح واستعراض القوة من خلال المناورات العسكرية، دون الوصول إلى مرحلة "المواجهة العسكرية المباشرة"، فإن استمرارها من شأنه أن يضع استقرار المنطقة في أي لحظة؛ على المحك.

هل ينجح التكنوقراط فيما فشل فيه إسلاميو المغرب؟

ارتبط النقاش في المغرب حول أزمة النموذج التنموي بسياق التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها جائحة كوفيد-19. لذلك، فالنتائج التي جاء بها تقرير اللجنة المعنية بإعداد نموذج التنمية الجديد، المشكّلة من خبراء تكنوقراط، تطلّبت الملاءمة مع وضع البلاد الراهن قبل أشهر من إجراء الانتخابات التشريعية يوم 8 سبتمبر/ أيلول 2021. وقد غيرت تلك الانتخابات جذريا الخريطة السياسية محليا وجهويا، وعلى مستوى الائتلاف الحكومي.

حملت تلك الاستحقاقات رهانين لدى الدولة المغربية: أولهما، إنجاح العملية وضمان نسبة مشاركة مرتفعة في ظل الظروف الصحية الصعبة. وثانيهما، إفراز حكومـة جديدة منسـجمة مع ورش تنفيذ النمـوذج التنموي الجديد. يأتي هذا التطور بعد عشـر سـنوات من قيادة إسـلاميي العدالة والتنمية للحكومة، في ظـل صعوبـات وتحديات أكلت من صورتهم ومن رصيدهم الشـعبي. أفرزت الانتخابـات تصـدّر حزب التجمع الوطني للأحرار بـ120 مقعدا، بقيادة رجل الأعمال عزيز أخنوش المقرب من القصر، مقابل خسـارة مدوية لحزب العدالة والتنمية لم تُبق له غير 13 مقعدا، مقارنة بـ125 مقعدًا في العام 2016.

وأدت تفاعلات هذه النتائج إلى أزمة وانقسام حادٍّ داخل مكونات أقوى حزب فـي المغرب، لم ينجـح حتى اليوم في الخروج منها، بينما نجح عزيز أخنوش فـي ترؤس الحكومة وتشـكيل ائتلاف من الأحزاب الثلاثـة المتصدرة. ويبقى السـؤال مطروحا حول قدرة هذا الائتلاف علـى مجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المغرب، لا سيما في ظل توتر متصاعد ومستمر مع الجارة الجزائر.

هل يساهم التخفيف من قيود جائحة كورونا في إحياء حراك الجزائر؟

تبدو المرحلة الانتقالية في الجزائر متعثرة، بعد انتخابات تشـريعية مبكرة تصدّر نتائجَها حزبُ جبهة التحرير الوطني الحاكم، وبنسـبة مشـاركة هي الأدنى في تاريـخ البـلاد؛ حيث لم تتجاوز 23٪. وقد عيّن الرئيس عبد المجيد تبون على إثر تلك الانتخابات، حكومة جديدة برئاسـة وزير المالية في الحكومة السابقة، أيمـن بن عبد الرحمان، وهي انتخابات جرت في ظل مقاطعة نشـطاء الحراك الذين يطالبون بتغيير جذري للنظام. وليس واضحا إن كان الحراك الشعبي، الذي انطلق في 22 فبراير/ شـباط 2019، وتراجع تحـت القيود التي فرضتها جائحة كورونا، سيستعيد نشاطه بعد انحسار الجائحة.

ورغم تعهد الرئيس تبون بتنفيذ إصلاحات سياسـية واقتصادية شـاملة، فإن آثار تلك التعهدات لم تظهر بعدُ على أرض الواقع، رغم الاسـتقرار النسـبي الذي تشـهده الجزائـر. فالأزمات التي تعاني منها البـلاد (أزمة اقتصادية واجتماعية، وأزمة حرائق الغابات، وتصنيف حركتي "الماك" و"رشاد" على قائمة المنظمات

الإرهابية) لم تجد حلولا، ويُخشى أن تزداد حدتها في سياق دولي وإقليمي مضطرب، خاصة مع توتر العلاقات مع كل من المغرب وفرنسا.

تونس.. إجهاض للثورة أم تصحيح لمسارها؟

شهدت تونس، معقل الربيع العربي، تراجعا بارزا على صعيد الإنجازات التي حققتها ثورتها التي أطاحت بنظام بن علي بداية العام 2011، بعدما أدخلتها الأزمة السياسية والدستورية التي فجرتها الإجراءات الاستثنائية للرئيس قيس سعيد؛ في منعطف خطير. فقد أعلن سعيد يوم 25 يوليو/ تموز 2021 عن تعليق عمل البرلمان ورفع الحصانة عن النواب وإقالة رئيس الحكومة، فيما قال إنها حركة تصحيحية لمسار الثورة. وفي 22 سبتمبر/ أيلول، عزز تلك الإجراءات بحزمة إضافية من التدابير جمع بموجبها كل السلطات بين يديه، دون أن يترك لأي جهة أو هيئة أخرى في الدولة حق المراجعة أو التعقيب. في تلك الأثناء، أعلن سعيّد عزمه على تعديل النظام السياسي والقانون الانتخابي وفقا لرؤية مخالفة لمقتضيات دستور 2014. وقد خلقت هذه التدابير الاستثنائية انقساما حادا في المجتمع التونسي بين مؤيد ومعارض، في حين تميل الطبقة السياسية إلى معارضتها فيما يشبه الإجماع، وترى فيها انقلابا على المؤسسات المنتخبة وعلى المسار الديمقراطي بشكل عام. ومع مرور الوقت، تتسع رقعة المعارضة لإجراءات الرئيس، ويفقد المزيد من أنصاره، ومعهم تفقد سردية "الخطوة التصحيحية" جمهورها ومصداقيتها. إلى جانب هذه الأزمة السياسية والدستورية، تشهد تونس أزمة مالية واقتصادية حادة تهددها بالإفلاس، خاصة بعد أن بلغت ديون البلاد 90٪ من ناتجها المحلي نهاية 2020، وتضاؤل فرص الإقراض الخارجي لتمويل الميزانية.

ليبيا.. بين ترسيخ السلام وتحدي الانتخابات

بعد سنوات من الانقسام والحرب الأهلية، تمكن الليبيون من الالتقاء على جملة من القواعد والآليات السياسية، والاتفاق على حسم خلافاتهم عبر الانتخابات. ولكن لا يبدو إلى حد الآن، أن هذه الآليات كفيلة بإغلاق باب الحرب نهائيا وصنع سلام دائم. فالبلاد لا تزال تتأرجح بين غياب الاستقرار السياسي وهيمنة

الركود الاقتصادي، وشبح الانجرار مجددا إلى مربع الصراع المسلح. ورغم الدور الإيجابي الذي يلعبه العاملان الدولي والإقليمي، بعد أن تغيرت المعادلة الميدانية لغير صالح اللواء المتقاعد خليفة حفتر وداعميه، فإن هذين العاملين لا يبدو أنهما قادران على فرض الاستقرار أو إيجاد حلول دائمة.

فرغم توقيع اتفاقيتي سلام إحداهما في الصخيرات عام 2015، والثانية في جنيف نهاية العام 2020، ورغم جولات الحوار المتعددة التي جرت في كل من المغرب وتونس ومصر وسويسرا وألمانيا، وأسفرت عن اختيار رئيس حكومة ومجلس رئاسي جديد، وترافقت مع ارتفاع أسعار النفط، فإن السلام والديمقراطية لم يترسخا بعد، ويظل مستوى معيشة الليبيين عموما، أدنى من توقعاتهم، ودون المستوى الذي تتيحه ثروات البلاد ومقدّراتها. وما يزيد من تعقيد الوضع وتعميق حالة عدم اليقين مع نهاية العام 2021، عجزُ الفرقاء ومنظومة الحكم القائمة عن تنظيم الانتخابات في موعدها، بعدما كانت مقررة يوم 24 ديسمبر/ كانون الأول.

موريتانيا.. الحوار وإعادة تشكيل المشهد السياسي

منذ انتخاب الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني في يونيو/ حزيران 2019، شهد الوضع السياسي انفراجا ملموسا تَمثل في دخول كثير من الفاعلين السياسيين المعارضين في فترة تهدئة لخطاباتهم تجاه النظام. في هذه الأجواء، توالت لقاءات الرئيس ولد الغزواني بالعديد من قادة المعارضة وزعمائها. ومع أنه لم يخرج إلى العلن الكثير من تفاصيل ما جرى في تلك اللقاءات، فإنه من الواضح أن القطيعة التي كانت بين نظام سلفه الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، وبين المعارضة التي كثيرا ما غاضبها وغاضبته، قد زالت. على هذا الصعيد، لا شك أن المشهد السياسي الموريتاني عرف تحولا إيجابيا، ونجح النظام في كسب ثقة العديد من الفاعلين السياسيين. وقد عززت هذه المناخات الإيجابية من قدرة الرئيس ولد الغزواني وحكومته على مواجهة الوضع الصحي الصعب والخطير بسبب جائحة كورونا، ومواجهة أزمة اقتصادية ضاغطة تمثلت في ارتفاع الأسعار، وقصور مخططات الدولة التنموية عن احتواء الأزمات البنيوية التي تعصف بدولة فقيرة مثل موريتانيا.

ومن أعقد الملفات التي واجهها حكم الرئيس ولد الغزواني منذ استلامه السلطة

قبل عامين، ما بات يعرف بـ"ملف العشـرية"، وهي الفترة التي قضاها الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز في الحكم، واتُّهم فيها هو وعدد من أركان حكمه، بالضلوع في عمليات فساد واسعة. فقد أعلنت النيابة العامة في يونيو/ حزيران 2021، بعد تحقيقات مطولة ومعقدة، عن إيداع ولد عبد العزيز السجن. وبعد طي هذا الملف، دعت الحكومة نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2021، إلى لقاء يلم شمل الأطراف السياسية المختلفة، موالاة ومعارضة، ويبحث سبل تنظيم حوار وطني يهدف إلى تأسيس إجماع سياسي يترجم حالة الهدوء والتهدئة التي تطبع المشهد السياسي العام.

ما الذي ينتظر منطقة شمال إفريقيا عام 2022؟

شهد العام 2021 تطورات ضاعفت من الأزمات التي أصبحت تهدد استقرار المنطقة المغاربية، وهي أزمات مركبة يتداخل فيها السياسي بالأمني بالاقتصادي، مع تدخل أطراف أجنبية كالولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وإسرائيل. وإذا استثنينا موريتانيا، فإن بقية البلدان المغاربية تواجه سيناريوهات مقلقة، بعضها يهدد استقرار دول بعينها (تونس وليبيا)، وبعضها الآخر يتعلق باستقرار المنطقة برمتها (العلاقات الجزائرية المغربية).

ففي تونس، يظل السؤال مطروحا عن قدرة الديمقراطية الناشئة على الصمود في وجه محاولات الإجهاض المتكررة. فالرئيس قيس سعيد قرر تمديد إجراءاته الاستثنائية إلى نهاية العام 2022، ووعد باستشارة شعبية وانتخابات نيابية مبكرة، وربما يمضي في تغيير الدستور، ولكن الظروف لا تبدو ملائمة لتحقيق ذلك، خاصة مع صعوبة الوضع الاقتصادي، ونذر توترات اجتماعية قادمة، واتساع دائرة المعارضة السياسية بسبب غياب أي معالجة جدية للمطالب الشعبية المتزايدة.

ومع تأجيل الانتخابات في ليبيا لأسباب سياسية بالأساس، وعجز المؤسسات القائمة ومختلف المكونات السياسية عن الالتزام بتعهداتها وبمخرجات الاتفاقات السابقة، بدأت مؤشرات عودة حالة الانقسام تلوح في الأفق. وإذا لم تتمكن الأطراف الدولية الداعمة والراعية للحل السياسي من ممارسة ما يكفي من الضغوط لتنظيم الانتخابات في غضون الأشهر القليلة القادمة، فإن الشقة بين الفرقاء ستتسع، وربما تسود حالة عدم الاستقرار مجددا في ليبيا وفي المنطقة بشكل عام.

وفـــي المغرب، قدمت حكومة التكنوقراط الجديـــدة وعودا اعتُبرت غير واقعية لأنهـــا تتطلب حكامة جيدة وموارد مالية ضخمة أمام تراكم المطالب الشـــعبية، وفي مقدمتها مواجهة مخلّفات جائحة كورونا الاقتصادية والاجتماعية. ومع توتر الســـياق الإقليمي بســـبب الأزمة مع الجزائر، فإن حكومة أخنوش ستجد نفسها فـــي وضع غايةٍ فـــي الصعوبة خلال العام 2022 قد يمنعها من تحقيق وعودها. ولعل إعلاًن الجزائر رفضها المشـــاركة في محادثات "المائدة المستديرة" حول الصحـــراء الغربيـــة بعد تعيين مبعوث أممي جديـــد للمنطقة، قد يزيد من تعقيد الوضع الإقليمي ومن تأزيم العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية فوق المســـتوى الذي بلغته عام 2021. وهذا السيناريو غير مستبعد في ظل الصعوبات الداخلية التي يعيشـــها البلدان، وتزايد المخاطر الأمنية المرتبطة بالجماعات الجهادية في منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، وما يرافقها من تدخلات خارجية.

أمـــا فـــي موريتانيا، فتبقى الأنظار معلقة على طبيعة الحوار السياســـي المرتقب بين مكونات المشـــهد السياسي. فهل سيفضي هذا الحوار إلى حلحلة عدد من الملفات الخلافية (الهوية الوطنية، الحكامة، الفساد) وإشراك المعارضة في تسيير شؤون البلاد بعد سنوات من الإقصاء؟

القرن الإفريقي.. مخاض صعب وحسابات مقلقة

سيدي أحمد ولد الأمير

رغم أن المفاوضات حول سد النهضة لم تُفض إلى تسوية للأزمة أو حلول في المدى المنظور، فإن التوتر الذي طبع العلاقات بين مصر والسودان وبين إثيوبيا خلال العام 2020، انخفض بدرجة كبيرة. ومع ذلك لا يزال هذا المسار غامضا، حيث يتساءل الكثيرون عن قدرة رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، في ولايته الثانية، على تعديل سياساته الداخلية والخارجية، بما يمكّنه من طرح حلول لهذه الأزمة الإقليمية المعقدة.

إلى جانب ذلك، شهدت دول القرن الإفريقي، بمفهومه الواسع الذي يشمل إلى جانب جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا والصومال؛ كلاً من السودان وجنوب السودان وكينيا، تقلبات سياسية وأمنية لافتة خلال العام 2021. وسواء أُخذت في بعدها المحلي أو الإقليمي، فإن هذه التقلبات يمكن أن تدفع المنطقة نحو تغيرات جيوسياسية واقتصادية عميقة. ففي إثيوبيا لا يزال الصراع الدائر في إقليم "تيغراي" مستفحلاً، بعد أن تجدد مع تنصيب آبي أحمد لولاية ثانية في أكتوبر/ تشرين الأول 2021. وكانت عاصمة إقليم "تيغراي" قد شهدت في السابق قصفاً عنيفاً من القوات الإثيوبية أدى إلى خسائر بشرية ودمر أجزاء من المدينة، التي يسيطر عليها حالياً مسلحو "تيغراي" بعد تراجع الجيش الإثيوبي أواخر مايو/ أيار 2021.

أما في الصومال، فقد انطلقت انتخابات مجلس الشعب، الذي يضم 275 عضواً، في نوفمبر/ تشرين الثاني، انتُخب منهم حتى نهاية العام 2021 نحو عشرين عضوا. ومن بين هؤلاء أعضاء أرض الصومال (صومالي لاند) التي تبلغ حصتها في المجلس 46 عضواً. وقد أجريت انتخابات نيابية في إقليم جلمدغ جنوب غربي الصومال، بينما يتوقع أن تبدأ الانتخابات في إقليم جوبالاند مع بداية العام 2022. وتأتي هذه الجولات الانتخابية لتمهّد الطريق لانتخابات رئاسية يقع فيها اختيار ثالث رئيس للصومال، بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي بدأت

عـــام 2012. ويُتوقع أن تأخذ عملية انتخاب أعضاء مجلس الشـــعب الصومالي فترة طويلة لا تقل عن أربعة أشـــهر، بسبب التعقيدات السياسية والعشائرية التي تحيط بالانتخابات النيابية.

تدور هذه العملية وســـط جدل كبير بشـــأن آلية تنظيمها؛ حيث تواجه اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات انتقادات كثيرة من قبل اتحاد المرشحين للانتخابات الرئاســـية، الذي يضم رؤســـاء سابقين للصومال، من بينهم الرئيس شريف شيخ أحمد، وحســـن شـــيخ محمود، ووزراء سابقين، ورئيس الحكومة السابق حسن علي خيري. في هذا الســـياق، تهدد المعارضة المتمثلة في اتحاد المرشـــحين وسياسيين مستقلين؛ بمقاطعة الانتخابات النيابية والرئاسية، وتشكيل مجلس إنقاذ وطنـــي يعيّن حكومة مؤقتة تتولى هي تنظيم الانتخابات. من جهته، تعهد رئيس الحكومة الفيدرالية محمد حســـين روبلي بإقالة 7 من أعضاء اللجنة الانتخابية للتخفيف من حدة التوتر وتصحيح مسار العملية الانتخابية.

وفي السودان يستمر التدافع بين المكونين السابقين للسلطة (العسكري والمدني)، وقد بلغ أوجه في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، حين قرر قائد الجيش اللواء عبد الفتاح البرهان حل مجلسي السيادة والوزراء. وقد عمّقت تلك القرارات أزمة البلاد وأدخلتها في حالة اختناق سياسي تكاد تنفجر في وجه المكون العسكري. فقـــوى الحـــراك المدني تدعو إلى اعتصامات ميدانية مفتوحة لمواجهة ما تعتبره انقلابا على الوثيقة الدستورية التي كانت تؤطر الفترة الانتقالية. وفي سياق مواز، تتفاعل أزمة أخرى شرقي السودان، ولا تزال معالم حلها غير واضحة. فالإغلاق الذي يشـــمل الميناء الجنوبي لمدينة بورتســـودان (عاصمة ولاية البحر الأحمر) مستمر منذ أشهر، وهو ما يكبد خزينة الدولة خسائر مالية ضخمة، إذ يتسبب إغلاق محطة حاويات الميناء في خســـارة يومية تُقدّر بنحو 500 ألف يورو، فضلاً عن أزمة معيشية يواجهها نحو 10 آلاف عامل كانوا يعملون في التخليص الجمركي والشحن والتفريغ في هذا الميناء. وما لم يتوصل المسؤولون في الخرطوم إلى اتفاق مع مجلس نِظارات البِجا والعموديات المســـتقلة في شرق السودان لفتح الميناء واستعادة نشاطه، فإنَ الاقتصاد السوداني سيظل ينزف باستمرار. ويطالب مجلس نظارات البجا والعموديات المستقلة بإلغاء مسار الشرق (اتفاقية حكومية مع قبائل شـــرق الســـودان مكون من 75 بنداً)، بحجة أن من وقّع عليه لا يمثل

قبائل شـــرق الســـودان، فهم في نظره قبائل من جنسيات إريترية وإثيوبية، إضافة إلى عدد من اللاجئين. وقد فشـــلت جهود الحكومة الانتقالية المقالة في إقناع البجا بفتح الميناء وطرق الإمداد، وهو ما يهدد بأزمة خبز في الخرطوم والمدن السودانية الكبيرة ذات الكثافة السكانية.

مستقبل الأوضاع في منطقة القرن الإفريقي

في سياق هذه التحولات الإقليمية، يطرح الصراع في إثيوبيا بين القوات الحكومية وجبهـــة "تيغراي" أكثـــر من احتمال. ويعتقد محللون إثيوبيون أن الجبهة فقدت نفوذها بفقدانها السيطرة على المشهد السياسي منذ العام 2018، كما خرجت من جميع أطر اللعبة السياسية على وقع اندلاع الحرب بينها وبين الحكومة المركزية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. لكن الجبهة، وخصوصا في نهاية العام 2021، عادت إلى الصراع المســـلح الذي قد ينتهي بمفاوضات سياســـية. وقد تتمكن الحكومة من تحقيق حسم عسكري، لاسيما أن الجبهة تواجه وضعاً اقتصادياً غير مسبوق، نظرا لاستهداف شبكاتها الاقتصادية المحلية من قبل الحكومة الإثيوبية. وهناك اعتقاد متزايد في البلاد بأن جبهة "تيغراي" لن تســـتجيب لحل ســـلمي حقيقي ما لم تدرك أن المواجهة العسكرية ستفقدها كل شيء. ومع تجدد الصراع طيلة شـــهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 بين الجيش الحكومي بالقيادة المباشرة لرئيس الوزراء آبي أحمد، وبين تحالف جيش تحرير أورومو والجبهة الشـــعبية لتحريرتيغراي، فإن ميزان القوى ومآلات المواجهة تزداد تعقيدا في ظل محاولة كل طرف تحقيق مكاسب على الأرض على حساب الطرف الثاني.

وبخصوص أزمة سد النهضة فإن المفاوضات بين الدول الثلاث، والتي استمرت على مدار سنوات، لم تتمخض عن نتائج إيجابية، لكن يعوّل كثيرون على قدرة آبـــي أحمد في ولايته الثانية علـــى تحقيق اختراق ينجز من خلاله اتفاقاً تاريخياً مع مصر والســـودان. وعلى الأغلب لن يتأثر مســـار ملف ســـد النهضة بتشكيل الحكومة الجديدة، بل ستســـتمر إدارتـــه بمقتضى الأمر الواقع، من خلال توجه إثيوبيا نحو تعبئة السد مع مراعاة الظروف المناخية، وستحاول أن تثبت للقاهرة والخرطوم، أنه ليس ثمة أضرار جانبية للمشـــروع، تهدد المصالح المائية لمصر والسودان.

أما في الصومال، وإلى جانب الصعوبات التي تشـهدها العملية الانتخابية، فإن الوضع الأمني غير مسـتقر، خصوصا في المناطق الوسطى للبلاد؛ حيث تجري معركة عسـكرية بين القوات الحكومية ومليشـيات مسلحة من تنظيم أهل السنة والجماعة (الجناح المسـلح للطرق الصوفية). ولا يُتوقع حسـم هذه المعارك قريبا، بل إنها ستشـوش على الانتخابات النيابية في هذا الإقليم. وإذا فشـلت القوات النظامية في حسـم الصراع مع مليشـيات أهل السنة والجماعة، فيتوقع أن يتحول الإقليم إلى كومة نار متنقلة أشـبه بسـيناريو إقليم تيغراي في إثيوبيا. وفي سـياق مواز، تمكنت حركة الشباب المجاهدين، من استعادة بعض المدن من الجيش الصومالي، بعدما استولى عليها في أغسطس/آب 2021. لكن، على الأغلب سـيعود الجيش الحكومي إلى تلك المناطق بعد حسم المواجهات مع جماعة الطرق الصوفية المسلحة. فهذا الخيار سيجنبه خوض حربين على جبهتين متزامنتين وضد جماعتين أيديولوجيتين: واحدة سلفية والأخرى صوفية.

فـي السـودان، يظل المسـتقبل المنظـور متأرجحـا بين احتمالين: اسـتمرار الاحتجاجات الشـعبية بتأطير وتنسـيق من قوى الحرية والتغيير في عدة مدن، وخاصة الخرطوم وبورتسـودان وعطبرة، وهو ما يمكن أن يمدد حالة الإغلاق التي تشـمل المـدارس والمرافق الحكومية الأخرى. وفـي المقابل، قد ينجح المجلس العسـكري الحاكم في تمرير خطته التي تسـعى حسـب زعمه، إلى معالجة التشوهات التي عرفها مسار ثورة ديسمبر/كانون الأول 2018، والقضاء على فلول النظام السـابق وتفعيل لجنة تفكيك نظام عمر البشـير.. إذا نجح في ذلك، سيتمكن من امتصاص غضب الشارع وتشكيل حكومة كفاءات غير حزبية، يُمكنها مع الوقت سحب فتيل التوتر الذي يسود المشهد السوداني.

غرب إفريقيا..

استحقاقات انتخابية في ظل العودة إلى الانقلابات

سيدي أحمد ولد الأمير

شـهدت منطقة غرب إفريقيا في العام 2021 تطورات سياسـية وأمنية وصحية، سـتكون لها تداعيات مهمة على صياغة مستقبل المنطقة وعلى ملامح التنافس الدولي عليها. كما سـتترك بالتأكيد بصماتها على الاسـتقرار السياسـي والأمن الإقليمي لسنوات قادمة.

من الناحية السياسـية، أجريت الانتخابـات العامة وانتخابات المجالس الوطنية في عدة دول، وأتت نتائجها في الغالب وفق التوقعات المسبقة، نظرا لما اتسم به بعضها من أجواء القمع والتضييق على المعارضين والمنتقدين. ففي النيجر، فاز محمد بازوم بالرئاسـة في الجولة الثانية يوم 21 فبراير/ شـباط 2021 بنسبة 55.67٪ من الأصوات. وفي سـاحل العاج، أجريت الانتخابات البرلمانية في 6 مـارس/ آذار 2021، وفاز فيها حزب الرئيس الحسـن وتـارا بأغلبية مطلقة، بعد ثلاثة أيام من التصويت واجه فيه هذا الحزب بقية أحزاب المعارضة بقيادة رئيسين سابقين هما: هنري كونان بيدي، ولوران غباغبو. كما أجرت جمهورية بنين رئاسياتها في 11 أبريل/ نيسان 2021، وفاز فيها الرئيس باتريس تالون بولاية ثانية مدتها خمس سـنوات. وقد وصف مراقبون هذه الانتخابات التي فاز فيها تالون بنسبة 86٪ من الأصوات، بأنها غير حرة ولا عادلة. وفي دولة ساوتومي وبرينسـيبي، فـاز كارلوس فيلا نوفـا من حزب العمل الديمقراطي المسـتقل؛ برئاسـة البلاد بعد الجولة الثانية التي أجريت في سـبتمبر/ أيلول 2021، متغلبًا على جيلهيرم بوسر داكوستا من الحزب الاشتراكي.

بالموازاة مع هذه الانتخابات، عادت إلى غرب إفريقيا نزعة الانقلابات العسكرية، خاصة في مستعمرات فرنسا السابقة. ففي مالي قاد العقيد هاشمي غويتا انقلابين عسـكريين خلال تسعة أشهر فقط، بين أغسطس/ آب 2020 ومايو/ أيار 2021.

وقد أثرت هذه التطورات في علاقة فرنسا مع مالي، حيث انتقدت باريس الانقلابيين وأدانت الحكومة الانتقالية، وأعلنت تعليق تعاونها العسكري مع مالي في يونيو/ حزيران 2021، قبل استئنافه مجددا بعد شهر. إلى جانب ذلك، قرّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خفض عدد قواته العسكرية في منطقة الساحل (برخان) من 5100 إلى 3100 جندي. وفي المقابل، اتجهت الحكومة في مالي نحو مجموعة فاغنر العسكرية الروسية الخاصة، وربما تحل محلّ فرنسا لسدّ الفجوة الأمنية. وقد أثارت هذه الخطوة حفيظة فرنسا وحلفائها الأوروبيين الذين رأوا فيها تمددا روسيًّا في إحدى مناطق النفوذ المحسوبة تقليديا على أوروبا.
وفي غينيا كوناكري، وصل العسكري الشاب العقيد مامادي دومبويا إلى سدة الحكم رئيسا مؤقتا للبلاد، بعد أقل من شهر على قيادته انقلابا يوم 5 سبتمبر/ أيلول 2021 ضد الرئيس السابق ألفا كوندي. وقد نشر مامادي قواته الخاصة في جميع أنحاء العاصمة كوناكري، معلنا إلغاء الدستور وإعفاء الحكومة، وأن المرحلة القادمة ستوجّه نحو معالجة سوء الإدارة الاقتصادية وتآكل الأعراف الديمقراطية. وكان هذا الانقلاب العسكري ثالث الانقلابات منذ استقلال غينيا عام 1958، والأحدث في سلسلة الاستيلاء غير الدستوري على السلطة في إفريقيا، بما في ذلك الانقلاب في كل من الجارتين مالي وتشاد خلال العامين الماضيين.

كوفيد-19.. أبرز التحديات

من الناحية الصحية، لا تزال أغلب دول غرب إفريقيا تواجه صعوبات في تطعيم المواطنين ضد فيروس كورونا، بسبب قلة الكميات التي تحصلت عليها هذه الدول عبر "مبادرة الوصول العالمي للقاحات كوفيد-19" (كوفاكس) وآليات دولية أخرى. وقد تم تطعيم حوالي 8٪ فقط من سكان إفريقيا البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة، حسب إحصائيات أكتوبر/ تشرين الأول 2021. وعلى مستوى منطقة غرب إفريقيا، تمكنت دولة الرأس الأخضر من تطعيم أكثر من 20٪ من مواطنيها، وساوتومي وبرينسيبي أكثر من 11٪، بينما لا تزال نيجيريا وغانا والسنغال ودول أخرى كثيرة؛ دون هذه النسب.
وفي مارس/ آذار 2021، أعلنت مجموعة أفروسانتريك (Afrocentric) خطة

لتعزيز جهود التطعيم من خلال تسخير قوتها الشرائية للمساعدة في تغطية تكاليف لقاحات كورونا لأعضاء شركاتها الفرعية في إفريقيا. ويشمل ذلك شركات التأمين الصحي والمساعدات الطبية التي تندرج تحت إدارة المساعدة الطبية ومزود حلول إدارة المخاطر الصحية. كما ستستفيد المجموعة من شبكتها الوطنية المكونة من ثلاثة آلاف ممرضة مسجلة، سيكون لديهن القدرة على تطعيم أكثر من 150 ألف شخص يوميًا. بالتوازي مع ذلك، تجري جهود تعزيز إنتاج لقاحات كورونا في القارة، إذ أنشئ اعتبارًا من سبتمبر/ أيلول 2021، ما لا يقل عن 12 مرفقًا لإنتاج اللقاحات في بعض الدول، من بينها السنغال ونيجيريا.

مستقبل مقلق

لا تزال الجماعات المقاتلة وحركات التمرد المسلح تشكل خطرا على الأمن والاستقرار في منطقة غرب إفريقيا، خاصة في ظل الأزمات السياسية ببعض الدول على غرار مالي وتشاد. وبعد مقتل مؤسس الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، عدنان أبو وليد الصحراوي، وسحب القوات الفرنسية، يُتوقع أن يتفاقم الوضع الأمني في منطقة الساحل، إذ سيمنح الانسحاب العسكري الفرنسي المقاتلين فرصة التوسع نحو الجنوب. وفي بحيرة تشاد، التي تضم شمال شرق نيجيريا وأجزاء من تشاد والكاميرون والنيجر، أدت تنافسية الفصيلين "ولاية غرب إفريقيا" و"بوكو حرام" إلى القضاء على بعض رموز الحركة المسلحة وزعمائها أمثال "أبو بكر شيكاو" الذي قاد "بوكو حرام" منذ العام 2009 حتى مقتله في 19 مايو/ أيار 2021، و"حبيب يوسف" المعروف بـ"أبي مصعب البرناوي"، الذي أكّدت قيادة الجيش النيجيري مقتله في أكتوبر/ تشرين الأول 2021. ويُتوقع أن تفتح هذه الأحداث المجال أمام تطور مفصلي في تاريخ هاتين الحركتين.

من جهة أخرى، لا تزال معظم دول المنطقة تكافح التداعيات الاقتصادية والمعيشية لأزمة كورونا، وقد أطلقت دول كثيرة برامج مختلفة لإنعاش اقتصادها. ويتوقع انتعاش اقتصاد إفريقيا بنسبة 2.5٪ في العام 2022، انخفاضا من 3.8٪ المسجلة في 2021، وذلك بسبب توقعات إعاقات الجائحة للنشاط الاقتصادي في الدول التي لم يتلق عدد كافٍ من مواطنيها اللقاح ضد كورونا.

ومــن ضمن مبــادرات الانتعاش الاقتصادي إطلاق نيجيريا في أكتوبر/ تشــرين الأول 2021 عملة رقمية باســم "إي.نيرا" (eNaira)، بهدف وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد من النيجيريين، وتنمية اقتصاد البلاد. وتعتبر نيجيريا أول دولة إفريقية تخطو هذه الخطوة.

شــهد العام 2021 أيضا تصاعدا لافتا للتنافس الدولي في منطقة غرب إفريقيا، وســيكون لذلــك بالغ الأثر في العــام 2022. فالصين لا تــزال تواصل تعزيز دبلوماسيتها من خلال توفير لقاحات كورونا لبعض الدول الإفريقية، مع مطالب ببحــث طرق تخفيض ديونها. والولايات المتحــدة الأميركية تعزز علاقاتها مع بعــض دول المنطقة عبر الدعم الأمني واســتخدام الآليات الدولية مع الاتحاد الإفريقــي لتوفير كميــات من لقاحات كورونا. وقد دخلــت قوى أخرى نافذة علــى الخط، مثل إســرائيل التي أعلنت في يوليو/ تمــوز 2021 انضمامها إلى الاتحــاد الإفريقي كعضو مراقب، وهو المنصب الذي كانت تشــغله في منظمة الوحدة الإفريقية حتى العام 2002، عندما تم حل المنظمة واستُبْدِل بها الاتحاد الإفريقي. وقد تســبب هذا الإجراء في انقســامات داخل الاتحاد، بعد اعتراض العديد من الدول الأعضاء على قبول عضوية إسرائيل.

في سياق هذا التنافس الدولي الذي يمثل الوصولُ إلى الموارد الطبيعية في إفريقيا أحد محركاته الرئيســية، اتخذت تركيا خطوات جديدة لتعزيز وجودها ونفوذها في القارة، إذ وقّعت مع بعض دول غرب إفريقيا، بين شــهري أغســطس/ آب وأكتوبر/ تشــرين الأول، سلسلة اتفاقيات في مجالات الطاقة والصناعة والدفاع والتعديــن والمحروقــات. ويأتي التوجه التركي نحو إفريقيا في إطار اســتغلال الأســواق الإفريقية الجديدة للمصدّرين الأتراك، ومنافســة الصين في القارة في مجالات أعمال البناء وغيرها، التي غالبا ما تتجنبها الشركات الغربية في إفريقيا.

على العموم، تظل منطقة الســاحل الإفريقي بحاجة إلى اســتراتيجيات جديدة للحد من انتشــار الإرهاب وتحقيق الاســتقرار السياسي وضبط الوضع الأمني. وربما يقتضي ذلك تكثيف مســاعي البحث عن شــركاء أمنيين جدد، بما يفتح الباب أمام روسيا لتحل محل القوات الفرنسية، وتوسع نفوذها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلى الأغلب، ستشهد المنطقة في المستقبل القريب تصاعدا في حدة التنافس الدولي على مواردها وعلى زيادة النفوذ في أرجائها، مع بقاء

الولايات المتحدة والصين أبرز المتنافسين. ولن تُستثنى من هذا التنافس بعضُ الـــدول العربيـــة وخاصة من منطقة الخليج، إضافة إلى لاعبين آخرين مثل الهند واليابان. ومع أن هذا التنافس يجري بالأســـاس بين قوى أجنبية، فإنه من جهة أخرى، ســـيفتح الباب أمام القادة الأفارقة ليقدموا مصالح بلدانهم في شراكاتهم مع الخارج، فكثرة اللاعبين وتنوع الشـــركاء يعنـــي تعدد الخيارات والعروض، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الأمني.

أفغانستان.. عودة طالبان وأسئلة المستقبل

فاطمة الصمادي

عادت أفغانستان إلى حكم طالبان بعد 20 عامًا خضعت فيها البلاد لهيمنة الولايات المتحدة الأميركية. ورغم السيطرة الكبيرة للحركة على مفاصل الدولة منذ استعادتها الحكم في أغسطس/آب 2021، فإنه لا تزال هناك معاقل للمقاومة، منها الفرع المحلي لتنظيم الدولة الإسلامية "تنظيم خراسان"، و"جبهة المقاومة الوطنية" المناهضة لحكم طالبان في منطقة بانجشير بزعامة، أحمد مسعود، ووزير الاستخبارات السابق، أمر الله صالح. وهناك معارضة في أوساط الهزارة، فضلا عن احتجاجات للنساء والتجمعات المدنية في العاصمة وبعض المدن.

وقد جاءت سيطرة قوات طالبان على المدن والولايات الأفغانية بشكل متوال ومتسارع، رافقه انهيار سريع للجيش الأفغاني. وتوجت الحركة تقدمها بالسيطرة على العاصمة كابل دون قتال. ولاحقا، شكلت الحركة حكومة لتسيير الأعمال، أُخذ عليها أنها مكوّنة في جلها من أعضاء الحركة وقياداتها. وما زالت الانتقادات ترى أن حكومة طالبان المؤقتة فشلت في ضم أعضاء من غير الحركة، كما أن عددا قليلا من أعضاء مجلس الوزراء ليسوا من البشتون، فثلاثة منهم طاجيك، وواحد أوزبكي، من أصل 24 وزيرًا في بلد يشكل فيه البشتون حوالي 40٪ من السكان. ورغم بسط الأمن على كامل التراب الأفغاني، عجزت الحكومة عن منع أكثر من هجوم دموي نفذه تنظيم الدولة الإسلامية، الذي استهدف مطار كابل كما استهدف مساجد للشيعة وتجمعات لطالبان نفسها. وقد استهدف آخر هجوم مستشفى "سردار محمد داود خان" العسكري، أكبر مستشفيات أفغانستان، وأودى بحياة القيادي البارز في الحركة، حمد الله مخلص.

في ظل هذه التحديات الأمنية، سعت طالبان إلى تقديم رسائل طمأنة داخلية وخارجية، تمثلت في إعلان عفو عام والدعوة إلى السلام والمصالحة وضمان

حقوق المرأة والأقليات، كما أصدرت تعليمات صارمة لمقاتليها بعدم الدخول إلى المنازل، وشارك أعضاء من الحركة في مراسم عاشوراء بإحدى الحسينيات الشيعية. وقد أكدت طالبان في أول مؤتمر صحفي لها أن أفغانستان لن تكون منطلقًا لأي عمل عسكري يوجَّه ضد أي دولة، ووعدت الشعب الأفغاني بتغيير إيجابي ينعكس على حياته اليومية، كما أعلنت أنها ستركز جهودها على ترميم البنية التحتية وبعث المشاريع التنموية. وعلى صعيد النظام السياسي والقانوني الذي سيحكم البلاد، أوضحت الحركة أن من حق الشعب أن يكون له قانونه الخاص، وأن على العالم أن يحترم قيَمه الإسلامية.

لقد بذلت حركة طالبان منذ عودتها إلى الحكم جهدا واضحا في تغيير الصورة النمطية التي عُرفت بها قبل 20 عاما، ويسعى قادتها إلى تقديم أنفسهم كقادة شرعيين قادرين على حكم البلاد وتنميتها بالتعاون مع المجتمع الدولي. ولا تزال حكومتها تأمل أن تجني ثمار التعاون الذي أبدته إزاء إدارة بايدن وكثير من الحكومات الغربية خلال عمليات الإجلاء واسعة النطاق في أواخر أغسطس/ آب 2021، فهي تنتظر الاعتراف بها حكومة شرعية ومسؤولة أمام العالم، وهو ما لم يتحقق إلى حد الآن، ويبدو أن ذلك سيحتاج إلى المزيد من الوقت والاختبارات. وفي انتظار أن يتحقق الاعتراف الدولي بحكومة طالبان، تواجه الحركة اليوم مجموعة من التحديات، سيكون مستقبلها ومستقبل مشروعها السياسي، بل ومستقبل أفغانستان، رهنًا بطريقة استجابتها ومعالجتها لآثارها. ومن أبرز تلك التحديات:

- مصير قوات الجيش الأفغاني: تُعتبر إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية وتوحيدها بعد انهيارها واستشراء الفساد في صفوفها؛ من أبرز التحديات أمام حكومة طالبان في المرحلة القادمة، فهل ستتمكن الحكومة الجديدة من بناء جيش أفغاني وطني مهني يستوعب تلك القوات ويعيد تدريبها لمنعها من التحول إلى مليشيات محلية تفاقم من مخاوف اندلاع حرب أهلية؟ فباستثناء إعلانها العفو عن القوات التي قاتلتها خلال السنوات الماضية، لم يصدر عن الحركة ما يوضّح خطتها للتعامل مع هذا التحدي. ويزيد من حجم هذه المعضلة تقارير تحدثت عن انضمام مجموعات من قادة الجيش الأفغاني إلى صفوف تنظيم الدولة.

- إصلاح المؤسسات وتحدي الموارد البشرية: شهدت أفغانستان خلال العقود الماضية، بسبب الحروب والصراعات المستمرة والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، نزيفا حادا ومتواصلا لأدمغتها ومواردها البشرية، أحدث فراغا هائلا على مستوى العقول والخبرات التسييرية، خاصة من الطبقة الإدارية المتعلمة. بالإضافة إلى هذا التحدي، يستشري الفساد في الكثير من مفاصل الدولة ومؤسساتها التي ورثتها طالبان عن النظام السابق، فإلى جانب ضرورة استعادة الكادر البشري الكفء والمدرب، سيكون على حكومة طالبان أيضًا أن تنجح في تفكيك شبكات الفساد والمحسوبية، والتغلب على مفاعيل الأزمة الاقتصادية الخانقة، خاصة مع تقلص المساعدات الخارجية التي ساعدت في السابق على الحفاظ على الاقتصاد الأفغاني قائمًا.

- مستقبل المصالحة: يرتبط موضوع المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب الأفغاني وجماعاته بتصور الحركة لشكل أفغانستان في المستقبل، ونموذج الحكم الذي تسعى لإقامته: هل ستكرّر نموذجها الذي حاولت إرساءه في ظل إمارتها الأولى قبل 20 عاما، أم ستقبل بحكم تعددي يستوعب كل ألوان الطيف الأفغاني وخاصة من الفرقاء المؤثِّرين؟ سيتوقف شكل التعامل مع هذا التحدي، في مرحلة أولى، على نتيجة المحادثات التي تجريها الحركة مع الثلاثي المتمثل في حامد كرزاي، وعبد الله عبد الله، وقلب الدين حكمتيار.

- المشروعية والاعتراف الدولي: تعتقد الحركة أنها ثبّتت وجودها على الأرض، ولكن إدارة الدولة تحتاج إلى ما هو أبعد من السيطرة العسكرية على الأرض وعلى مفاصل الحكم. ويبدو أن تجربة الحركة في مواجهة الاحتلال الأميركي جعلتها تدرك أن الأدوات اللازمة لبناء الدولة وإدارتها واستدامتها ككيان سياسي جامع؛ مختلفة عن تلك التي يجري الاحتكام إليها في حالات الصراع. ولذلك، فهي تحتاج إلى علاقات بنّاءة مع دول الجوار والمحيط الإقليمي بشكل عام، كما تحتاج إلى التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي لتضمن الاعتراف بها ممثلا شرعيا للشعب الأفغاني. وقد أرسلت الحركة، منذ استعادتها الحكم في أغسطس/آب 2021، عدة رسائل في هذا الاتجاه تُظهر اهتمامها الشديد بهذه المسألة.

- التحدي الاجتماعي: إلى جانب الصعوبات التي تعانيها قطاعات واسـعة من الشعب الأفغاني على الصعيد الاجتماعي بسبب مخلفات الحرب، تواجه الحركة تحديـات أخرى تتعلق بقضايـا الحريات والتعليم، وخاصة تعليم المرأة. ورغم سـعيها للتأكيد أنها مع تعليم المرأة فإنها تعزو المشـاكل على هذا الصعيد إلى طبيعـة المجتمع وتقاليده التي تعـارض هذا التوجه. وتزداد أهمية هذا التحدي وضـرورة التعامـل معه بوضوح وجرأة أكبر، نظـرا لارتباطه الوثيق بالتحديات السابقة، لا سيما تحدي الاعتراف الدولي.

- العلاقة مع "التنظيمات الجهادية" والمليشـيات المسـلحة: لا تزال السـاحة الأفغانية، رغم سـيطرة طالبان على الحكم، مسـرحا لنشاط عدد من التنظيمات الجهادية والمليشـيات المسـلحة. ولن يستقر حكم الحركة أو تتمكن من بسط الأمـن على كامل التراب الأفغاني، دون ضبـط العلاقة مع تلك التنظيمات أو هزيمتها عسـكريا. وأبرز التحديات على هذا الصعيد تتمثل في تنظيمي القاعدة والدولة الإسـلامية، فقد جمعت حركة طالبان وتنظيم القاعدة في السابق علاقة قوية ومكلِفة في الوقت ذاته، وكان من كُلَفِها العالية الحربُ التي شنَّتْها الولايات المتحدة على أفغانسـتان وأطاحت فيها بحكم الحركة. ولأنه لا يمكن تجاهل العلاقـة التاريخية بين القاعدة وطالبان، فـإن الطرفين يحتاجان اليوم إلى إعادة تعريـف تلـك العلاقة ومقتضياتها. وكان حلف الناتو قد حذر الحركة من توفير غطاء سياسـي "للإرهابيين"، وجاء في تصريح لأمينه العام، ينس سـتولتنبرغ، بأن "أولئك الذين يتولون السـلطة الآن يتحملون مسـؤولية ضمان ألا يسـتعيد الإرهابيون الدوليون موطئ قدم في أفغانستان". أما تنظيم الدولة، فيعتبر ظهوره في أفغانستان حديثا نسبيا، وهو يشكل تحديًا جوهريًّا لمستقبل المشروع السياسي لطالبان، وقد تجد الحركة نفسها مجبرة على الدخول معه في مواجهات مسلحة، خاصة عقب سلسلة من التفجيرات الدموية التي نفذها التنظيم في الأشهر الأخيرة من العام 2021.

إلى جانب تنظيمي القاعدة والدولة الإسـلامية، لا تزال المقاومة في بانجشـير تمثل مصدرا للقلق، فهي وإن كانت ضعيفة في الوقت الراهن، يمكن أن تستعيد قوتها وتتصاعد تبعا لمواقف الحركة وتطور المعطيات الإقليمية. من جهة أخرى،

يمكن أن تنخرط مليشيات شيعية من الهزارة في عمل مسلح ضد طالبان، إذا ما استمرت عمليات استهداف الشيعة في أفغانستان.

ما تحتاج إليه أفغانستان مستقبلا

ما زالت أفغانســتان تحتاج إلى مشــروع سلام داخلي، وتحتاج الحركة لتحقيق ذلــك إلى اعتراف دولي ودعم اقتصادي. فوفقًا لإحصاءات البنك الدولي للعام 2019، كانت المساعدات الخارجية لتنمية البلاد تعادل 22٪ من صافي دخلها، وهــذا قريــب جدًّا من ناتجهــا المحلي الإجمالي. وقد ســارعت بعض الدول الغربيــة، في مقدمتها ألمانيا، إلى التهديد بوقف مســاعداتها إذا أقدمت طالبان على إعلان حكم إســلامي يطبِّق الشريعة. ويمكن لأفغانستان، الغنية بالمعادن، أن تنهض بأحوال مواطنيها من خلال حســن الإدارة ووضع حد للفســاد الذي كان صفــة ملازمة للحكومات الســابقة. في الوقت ذاتــه، تحتاج الحكومة إلى الانفتاح الاقتصادي على الخارج وإقامة علاقات تعاون معه. وفي هذا السياق، ستكون الصين، التي تحتاج بدورها إلى أفغانستان في مشروعها الضخم "الحزام والطريق"، خيارًا جيدًا بالنسبة للحكومة القادمة. ولا شك أن الاعتراف الصيني بتلك الحكومة سيقدم لها دعمًا كبيرا، وسيشجع دولا أخرى، ربما تكون روسيا في مقدمتها، على الانضمام إلى قائمة المعترفين بالحكومة الجديدة.

ورغم التحديات التي تواجهها حكومة طالبان، فإن الفرصة قائمة لتستفيد من بيئة دولية مواتية إلى حد ما. فالصين مســتعدة للاســتثمار في أفغانستان، والولايات المتحدة مهتمة بمســألة القاعدة وتنظيم الدولة، وإيران تميل بشــكل واضح إلى تحســين العلاقات مع طالبان، رغم وجود أصوات داخلية معارضة تدعو لدعم وحماية أقلية الهزارة الشــيعية. ونظرا لتوافد آلاف اللاجئين على حدودها، فإن إيران معنية بحدوث استقرار في أفغانستان التي تعد أيضا سوقا مهمًّا لكثير من بضائعها.

من جهتها، ورغم ما لها من تحفظات على الحركة، كانت باكستان تدعم طالبان بشكل دائم، ومن المرجح أن تكون من الدول التي تعترف بحكومتها. أما روسيا، فتتحرك في اتجاه أفغانستان مسكونة بتهديد المجموعات الجهادية، وقد جعلتها تجربتها السابقة تزهد في أن يكون لها مطامع داخل هذا البلد.

سيكون نجاحا يسجل لحكومة طالبان إذا ما استطاعت أن تحقق لأفغانستان قدرا من الوحدة والاستقرار والاستقلال والأمن والسلام، وهي مطالب لم تتحقق لهذا البلد المنكوب منذ العام 1979، والذي تعرض لاثنين من أسوأ الاحتلالات في العصر الحديث، وهما الاحتلال الروسي والاحتلال الأميركي.

أزمة شبكات التواصل الاجتماعي

وأهمية تعزيز المحتوى العربي الرقمي

محمد الراجي

انغمر المشهد الإعلامي العربي والدولي خلال العام 2021 بقضايا وظواهر إعلامية مختلفة وموضوعات متعددة أثارت نقاشًا واسعًا، سواء في سياق التغطية الإخبارية اللحظية، أو في مجال البحث العلمي والدرس الأكاديمي. وكان بعض هذه القضايا والموضوعات تقليديًّا، مثل تراجع الحريات الإعلامية، والتضييق على العمل الصحفي المهني، وسن تشريعات للتحكُّم في منصات التواصل الاجتماعي. وتعلق بعضها الآخر "بالانقلاب" على حرية الرأي والتعبير بعد الانقلاب على الديمقراطية في الدول التي عاشت تجربة الانتقال السياسي في المنطقة العربية منذ أوائل العام 2011. وقد شكَّل إغلاق مكاتب شبكة الجزيرة ومنع الصحفيين العاملين فيها من ممارسة نشاطهم الإعلامي (تونس، السودان) مظهرًا بارزًا لهذا التراجع/الانقلاب.

ومن القضايا التي كانت مثارًا للاهتمام والبحث أيضًا، ظاهرة إغراق المنصات الاجتماعية بالذباب الإلكتروني، ومحاولة توجيه الرأي العام في مناطق النزاع والتوتر السياسي لتأييد أطروحات أحد أطراف الصراع، ثم "التمييز العنصري الرقمي" ضد الفلسطينيين والترويج لرواية الاحتلال الإسرائيلي على شبكات التواصل الاجتماعي. يضاف إلى ذلك قصف مكاتب مؤسسات إعلامية (قناة الجزيرة ووكالة أسوشيتد برس) خلال الحرب على قطاع غزة لاغتيال الحقيقة، وإسكات صوتها لمنعها من نقل جرائم الاحتلال وانتهاكاته. وأخيرا، نشر خطاب الكراهية ضد المسلمين في الإعلام التقليدي الغربي ومنصات الإعلام الاجتماعي.

لكن القضية الإشكالية التي ظلت تفرض نفسها على المشهد الإعلامي العالمي طوال العام 2021 وتهيمن على النقاش الإعلامي والجدل السياسي، تمثَّلت

أساسًا في أزمة شبكات التواصل الاجتماعي، لاسيما شركات التكنولوجيا العملاقة التي أصبحت تعمل بأجندات سياسية وأيديولوجية واضحة، وباتت مشكلة معقدة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واتصالية واجتماعية ونفسية، تمس المجتمعات المحلية والإنسانية بكاملها، بسبب تأثيراتها الواسعة التي تشمل دولا مختلفة في الغرب والشرق معًا، وبسبب دورها في توجيه الرأي العام الدولي، والانعكاسات السلبية لبعض منتجاتها على الصحة العقلية والنفسية للكثير من المستخدمين.

وقد كشفت تسريبات وانتقادات مسؤولين تنفيذيين في شبكات اجتماعية، مثل مهندسة البيانات السابقة في فيسبوك، فرانسيس هوغن، بعض أبعاد هذه الأزمة وحجم خطورتها المركَّبة، عندما أكدت "تضارب المصالح بين ما هو مفيد للجمهور وما هو مفيد لفيسبوك". فالشبكة، حسب هوغن، تضع مصالحها أوّلا، أي مراكمة المال دون مراعاة القواعد والضوابط الأخلاقية في خدمة المستخدمين وتلبية احتياجاتهم المعرفية والثقافية والترفيهية. وهذا الأمر لا يبدو طارئًا بالنسبة إلى فيسبوك ومنصات أخرى، بل إن فلسفة هذه الشبكات وسياساتها التحريرية والتقنية (الخوارزميات) تجعلها وسيطًا مُؤَدْلَجًا.

انفلات المنصات الاجتماعية

كانت "هبة القدس" في مايو/أيار 2021، إثر محاولات الاحتلال الإسرائيلي إجلاء المواطنين الفلسطينيين عن منازلهم في حي "الشيخ جراح" بالقدس، والسماح للجماعات اليهودية المتطرفة بتنظيم مسيرة الأعلام، واقتحام قوات الشرطة للمسجد الأقصى.. كانت محطةً أخرى كاشفة ولافتة في سيرورة النشاط الاتصالي والإعلامي للمنصات الاجتماعية، فقد أظهرت جوهرَ سياسة عمل الشبكات الاجتماعية، والأسس التي يقوم عليها نشاط شركات التكنولوجيا العملاقة لتعظيم مواردها ومكاسبها الاقتصادية والهيمنة على سوق الإعلانات العالمي. فقد أَسَّسَت هذه الشركات خدماتها الاتصالية على مساعدة المستخدم على صناعة عنوان اجتماعي وسهولة النشر وتفاعلية المشاركة، وهو ما يسمح للأفراد والجماعات بامتلاك وسائل ومنصات خاصة بصرية ومسموعة ومكتوبة (الإعلام الفردي). لكنها في المقابل، حوَّلت المستخدمين إلى مستهلكين

للمنتجات الإعلانية، وسلعة تُباع لشركات الإعلانات والمُعلنين. وهذا ما يُفسِّر نزعة أو سياسة "المصالح أوّلا" لهذه المنصات، مثل شركة فيسبوك وأخواتها، لخدمة المؤسسة وتعزيز نفوذها التجاري والاقتصادي على حساب المصالح أو الاحتياجات الاتصالية والإعلامية والثقافية للمستخدمين. كما يُفسِّر سياسة الترويج والتسويق للأطروحات التي تُعظِّم هذا النفوذ، والتضييق على ما يعارضها، وحذف أو حجب الرأي الآخر والتشويش عليه، الأمر الذي حوَّل شبكات التواصل الاجتماعي إلى وسائل خادمة لمصالح ذوي النفوذ ورغبات وإرادة الاستشارات السياسية. كان ذاك واضحا في سياق هبة القدس، حيث كانت تلك الشبكات تجتهد في محاصرة الرواية الفلسطينية للأحداث والتضييق عليها، وفي الوقت نفسه تعمل على ترويج رواية الاحتلال الإسرائيلي.

لقد بَنَى فيسبوك مثلًا خوارزميات تحذف عددا كبيرا من مشاركات المستخدمين الفلسطينيين التي تحتوي على مصطلحات بعينها، مثل: حماس، القسام، الجهاد، السرايا، وهو ما اعتبره البعض "قمعًا وتمييزًا عنصريًّا رقميًّا مُمَنْهَجًا" ضد الفلسطينيين تُستخدَم فيه هندسة الخوارزميات لمساعدة إسرائيل في محاصرة الرواية الفلسطينية للأحداث ومنعها من الانتشار. وبينما تحظر شركة فيسبوك وتُغلق عشرات الحسابات والصفحات والمجموعات الفلسطينية بسبب ما تزعمه تحريضًا على العنف وترويجًا لأطروحات وخطاب فصائل المقاومة، تتناسل صفحاتٌ ومجموعات إسرائيلية يمينية تمارس العنف والتحريض ضد الفلسطينيين. وتشير نتائج "مؤشر العنصرية والتحريض في شبكات التواصل الاجتماعي الإسرائيلية" إلى أن معظم الخطاب العنيف ضد الفلسطينيين (بنسبة 82٪) يوجد على شبكة فيسبوك، حيث ارتفع عدد الصفحات والمجموعات اليمينية التي تحرض على الوجود الفلسطيني ونضاله لإجلاء الاحتلال الإسرائيلي واستعادة أرضه. وكانت "شبكة السياسات الفلسطينية" قد لاحظت في أحد تقاريرها (مايو/ أيار 2019) أن فيسبوك أكثر منصة ينتشر فيها التحريض ضد الفلسطينيين بنسبة 66٪، متبوعًا بموقع تويتر بنسبة 16٪.

وقد وفّرت منصة فيسبوك مجالا عامًّا رقميًّا لجماعات اليمين المتطرف من أجل نشر أفكارها وحملاتها العنصرية والقومية دون تنقيح. كما عززت حضور تلك الجماعات من خلال ترويج خطابها المبني على الخوف من المهاجرين،

خاصة في أميركا وبعض الدول الأوروبية، ومشاركة الأخبار التي تنتجها المواقع المناهضة للهجرة وعرضها ضمن تفضيلات الأخبار، والتمييز ضد الأقليات الإثنية والدينية، خاصة المسلمة، في الهند والصين وميانمار، ونشر الأخبار المضلِّلة والمزيفة والمعادية للإسلام والمسلمين.

وقد برزت سياسة "المصالح أوّلا" في مناسبات مختلفة، كان أبرزها الفضيحة التي ارتبطت بشركة الاستشارات السياسية "كامبريدج أناليتيكا" في العام 2018. فقد أظهرت تحقيقات وتقارير ودراسات كثيرة تلاعب المؤسسة بتوجهات الناخبين في دول مختلفة، حيث عملت في أكثر من 200 استحقاق انتخابي في أنحاء مختلفة من العالم (أميركا، بريطانيا، إيطاليا، كينيا، نيجيريا...) على تقديم خدماتها الدعائية. وتستخدم هذه الشركة المعلومات الشخصية التي تحصل عليها من منصة فيسبوك دون موافقة المستخدمين، لتوظيفها في تصميم برامج يمكنها التنبؤ بخيارات الناخبين، في محاولة للتأثير على مواقفهم الانتخابية عبر الرسائل الموجهة.

وإذا كانت هذه المشكلات تُظهِر الخلل الجوهرِي في النشاط الاتصالي والإعلامي لشبكات التواصل الاجتماعي ممثَّلا في أَدْلَجَة الوسيط (منصات مُؤَدْلَجَة)، فإنها تُبرز أيضًا أزمةَ سياسةِ حالة الضبط والتعديل الذاتي والعمل الانتقائي لهيئة الإشراف والرقابة على المحتوى في فيسبوك. ولعل ذلك ما دفع الشركة إلى تغيير علامتها التجارية الشاملة لتصبح "ميتا" من أجل ترميم أعطاب سمعتها بعد سلسلة الفضائح والأزمات التي تورطت فيها. ويبدو أن هذه المشكلات ستتفاقم مع انفجار البيئة الاتصالية الرقمية في الأعوام المقبلة، وامتلاك الأفراد لأكثر من منصة رقمية خاصة (مكتوبة وسمعية وبصرية). فهذه الشركات العملاقة ستستمر في العمل بمقتضى سياسة "المصالح أوّلا" لتعظيم ثروتها وتوسيع نفوذها وتمكين الأفراد من منصات رقمية دون رقيب، بما يفتح الباب أمام فوضى التدفق المعلوماتي خارج القواعد والمعايير الأخلاقية التي يمكنها أن تضبط السلوك الاتصالي في منصات الإعلام الاجتماعي.

وهنا، يصبح التفكير في مراجعة التشريعات المحلية والدولية ضروريًّا لإلزام هذه المنصات وكبرى شركات التكنولوجيا بقواعد السلوك الاتصالي المنضبط بالمعايير الأخلاقية، لاسيما فيما يتعلق بمبادئ التمسك بالدقة والحقيقة والشفافية

والنزاهة واحترام الآخرين والإقرار بالأخطاء. ولن يكون هذا العمل وحده كافيًا في غياب دور الشبكات والمنظمات المدنية التي يمكنها المساعدة والمساهمة في ترسيخ ثقافة الالتزام بالقواعد الأخلاقية للإعلام الاجتماعي.

تعزيز المحتوى الرقمي العربي

بموازاة المداخل التربوية والثقافية، وآليات ضبط ومراقبة محتوى الشبكات الاجتماعية العملاقة، لتجاوز المشكلات المطروحة (مصالح الشبكات الاجتماعية أوّلا، وأَدْلَجَة تطبيقاتها ومنصاتها)، هناك مبادرات مختلفة يمكنها أن تُسهِم في خلق حالة اتصالية وإعلامية تستجيب لاحتياجات المستخدمين في المنطَقة العربية وخارجها، وذلك بتركيز النشاط الاتصالي والإعلامي للمنصات الرقمية على خدمة الإنسان، حيثما كان، دون أن تتحوَّل إلى وسائط أيديولوجية وشبكات لخدمة المصالح والنفوذ. وقد بدأت محاولات الاستثمار في صناعة محتوى رقمي عربي عبر منصات اجتماعية عربية وتطوير المؤسسات الناشئة في مجال الإعلام الاجتماعي تتعزَّز في الأعوام الأخيرة. يضاف إلى ذلك، تطوير الجهود الإعلامية المُؤسَّسية المهنية في بعض الشبكات الكبرى لتعزيز المحتوى العربي الرقمي، وابتكار منصات رائدة في إنتاج محتوى إعلامي مهني يراعي خصوصية شبكات التواصل الاجتماعي.

في هذا السياق، شهدت البيئة الاتصالية الرقمية في المنطقة العربية ظهور منصات اجتماعية عربية لا تزال في بدايتها، مثل: موقع صراحة، وعرب فيس، والوصلة، ثم موقع "باز" الذي انطلقت نسخته التجريبية عام 2017. ونظرًا لموقع وسائل التواصل الاجتماعي وحضورها المتزايد في المشهد الإعلامي والسياسي والاجتماعي والثقافي، فإن حالة الانغمار الرقمي الشبكي ستصبح شاملة في الأعوام القليلة المقبلة، مع استمرار نشاط البيئة الاتصالية الرقمية وظهور شبكات اجتماعية لا يمكن متابعتها. ومما يؤشر على دينامية الانغمار، النموُّ المتسارع لعدد مستخدمي فيسبوك مثلا، وغيره من المنصات الاجتماعية الأخرى. فعدد مستخدمي فيسبوك، لم يتجاوز في العام 2004 مليون مستخدم، وبعد أقل من خمسة أعوام تضاعف هذا العدد إلى 145 مليونا. وفي العام 2013، بلغ عددهم مليارًا و230 مليون مستخدم، ثم 2.85 مليار مستخدم في العام 2021. أما موقع

تويتر، الذي تأسس عام 2006، فلم يكن عدد مستخدميه يتجاوز 5 ملايين مشترك حتى العام 2008، وبلغ عددهم 49 مليونا عام 2010، ثم تضاعف العدد ليصل إلى 100 مليون مستخدم عام 2012، ونحو 400 مليون في العام 2021.

وفـــي ظل حالة الانغمار الرقمي، والجهود الإعلامية المُؤسَّســـية المهنية لبعض الشبكات الكبرى، يبرز أيضًا مشروع "أي جي بلس" (AJ+)، وهو أحد النماذج المبتكـــرة فـــي صناعة الإعلام الرقمي ضمن مشـــاريع متعددة لشـــبكة الجزيرة الإعلامية. لقد فرض هذا النموذج حضوره الإعلامي في خريطة واســـعة كانت مؤسسات إعلامية كبرى تفرض هيمنتها عليها. كما أنه يمثل روح العصر الرقمي ومتطلباته، فضلا عن سعيه للمحافظة على هوية وتقاليد العمل المؤسسي للشبكة التي مرَّ على تأسيســـها 25 عامًا. ولأن التفاعلية والمشـــاركة هما العمود الفقري للمنصـــات الاجتماعيـــة، فقد تبنَّت "أي جي بلس" أســـلوبًا متميزًا في إشـــراك المســـتخدمين فـــي بناء القصـــص الرقمية، وحوَّلتهم إلى مصـــادر لا غنى عنها للأخبـــار والتعليقات. كما بيَّنت تجربتها أن المضامين السياســـية إذا قُدِّمت في شكل صحفي رشيق وتفاعلي، قد تكون مادة دسمة للمستخدمين على منصات التواصل الاجتماعي. لذلك، فإن القول بأن المضامين الترفيهية هي المادة الأكثر اســـتهلاكًا على منصات التواصل الاجتماعي، وتلقى قبولًا أكثر من غيرها لدى فئة الشباب، قد لا يكون صحيحًا بشكل كامل.

إذًا، هذا الجهد الإعلامي المُؤسَّسي لتعزيز المحتوى العربي الرقمي، وأيضًا إنشاءُ منصـــات اجتماعية عربية تأخـــذ بعين الاعتبار الاحتياجاتِ الاتصالية والإعلامية للمســـتخدمين، يساعدان في خلق حالة إعلامية رقمية لا تهيمن عليها المصالح التجارية والاقتصادية وصراع النفوذ والأجندات السياســـية والأيديولوجية، وإنما تجعل الإنسان في مركز اهتمامات صناعة المحتوى.

العنوان
وادي السيل، الدوحة، دولة قطر

للتواصل
jcforstudies@aljazeera.net
صندوق البريد: 23123
هاتف: 40158384 974+
فاكس: 44831346 974+

studies.aljazeera.net

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES